الأخبار
al-akhbar

الخميس 6 آب 2026
العدد 5843 السنة العشرون
Jeudi 6 Août 2026 no 5843 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 4

تسليم أشرف دبور إلى رام الله خلافاً للقانون

مقتل وإصابة 10 ضباط وجنود في مجدل زون

واشنطن تدعم رفض إسرائيل طلبات عون 2

إيران - عُمان

اتفاق موقّت حول «هرمز» 8

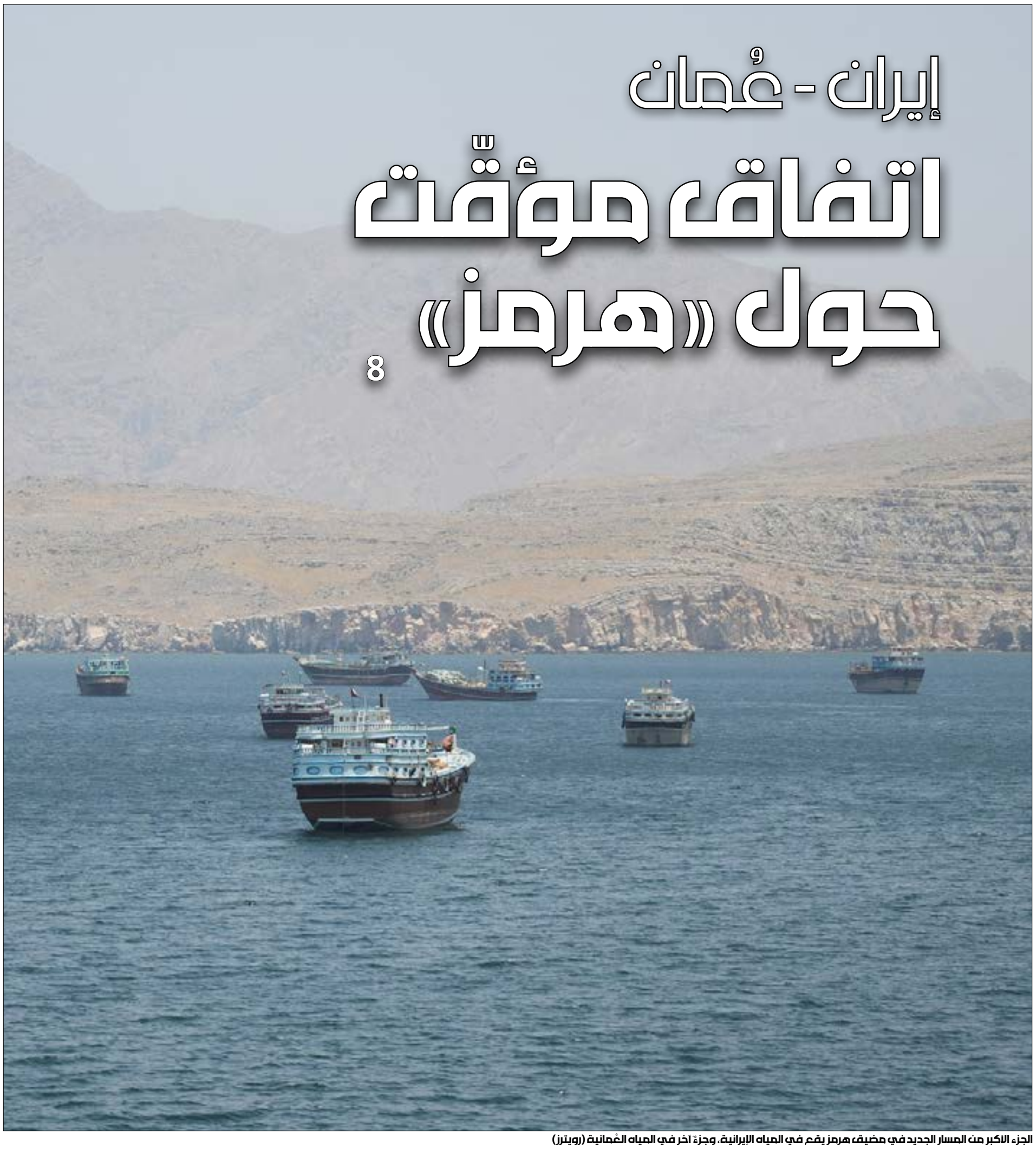

الجزء الأكبر من المسار الجديد في مضيق هرمز يقع في المياه الإيرانية، وجزءٌ آخر في المياه العُمانية (رويترز)

المشهد السياسي

لقاءات روما لا توقف التجريف والنسف ولا تعجّل الانسحاب

واشنطن تدعم إسرائيل: نزع فوري للسلاح وآلية تنفيذ إلزامية

الساعات المقبلة كفيلة بتحديد ما إذا كانت جولة روما ستنجو من ارتدادات التصعيد الميداني، أم أن النار المشتعلة في الجنوب ستفرض تعليقاً للمفاوضات قبل أن تبلغ أي نتائج. فالمؤشرات الواردة من تل أبيب، سواء عبر القناة 14 الإسرائيلية أو ما نقلته جيروزاليم بوست عن طلب إسرائيلي بتعليق المحادثات، توحي بأن الخيار العسكري عاد ليتقدم على المسار الدبلوماسي. ويعزّز ذلك ما نقلته CNN عن مصدر دبلوماسي لبناني بأن التطورات على الأرض قد تحول دون استئناف المفاوضات الفنية، رغم استمرار المساعي لاحتواء الموقف. وعليه، فإن نجاح الوساطات في تبريد الجبهة الجنوبية لم يعد شرطًا للاستقرار الأمني فحسب، بل أصبح أيضًا شرطًا لاستمرار التفاوض نفسه، بعدما بات واضحًا أن أي تصعيد جديد قادر على نسف المسار السياسي أو تجميده إلى أجل غير معلوم.

رغم محاولات فريق السلطة في لبنان تقديم الجولة السابعة من المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في روما على أنها مسار شاقّ يحقّق تقدّماً تدريجياً، ولو ببطء، فإن الوقائع الميدانية والسياسية سرعان ما بدّدت هذا الانطباع.

ومرة جديدة، بدا الميدان أقوى من طاولة التفاوض. ففيما استأنف الوفدان اللبناني والإسرائيلي، برعاية أميركية، الجولة السابعة من المفاوضات المباشرة في روما، كانت إسرائيل تؤكد عملياً أنها لا تتعامل مع المسار الدبلوماسي باعتباره مُلزِماً لها. ورسائلها لم تكن عبر قاعات التفاوض، بل من جنوب لبنان، حيث واصلت عمليات التدمير والنسف، وأصدرت إنذاراً بإخلاء بلدة المنصوري، في خطوة أعادت إلى الأذهان مشاهد الحرب الأخيرة.

> روّجت مصادر بعبدا لفكرة ترسيم الحدود البرية من دون أي نتائج وغابت وعود واشنطن لعون بتوسيع المناطق التجريبية

وانعكس هذا التصعيد مباشرة على مُجريات المفاوضات، إذ انتهت جلسة اليوم الثاني قبل موعدها بعدما طغت التطورات الأمنية على جدول الأعمال، بما عزّز الانطباع بأن إسرائيل تستخدم التصعيد الميداني لفرض وقائع جديدة على الأرض قبل التوصّل إلى أي تفاهم.

وفي الوقت الذي كان فيه الوفد اللبناني يطالب بانسحاب إسرائيلي من منطقة تجريبية ثانية تمهيداً لتوسيع انتشار الجيش، كانت الجرافات الإسرائيلية تواصل أعمال التجريف في وادي السلوقي عند أطراف بلدة شقرا، بالتزامن مع تقدّم آليات عسكرية من محور حولا، واستمرار عمليات نسف المنازل وإحراقها وتخريب الممتلكات.

لكنّ التصعيد الميداني لم يكن وحده ما صعّب الجولة. فالموج الأول من المفاوضات لم يحمل الاختراق الذي كان لبنان يعوّل عليه، إذ اتّسمت المُداولات بالصعوبة منذ ساعاتها الأولى، وارتفع منسوب التوتر مع انتقال النقاش من العناوين العامة إلى الملفات التنفيذية، ولا سيما وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتقييم تجربة المنطقة التجريبية الأولى، وآلية التحقّق من أي انسحاب إسرائيلي. وزادت الأمور تعقيداً بعدما تبنّى الجانب الأميركي الطرح الإسرائيلي القاضي بإعداد «بروتوكول سري مُلزِم» ينظّم المرحلة التنفيذية للاتفاق، فيما أصرّت تل أبيب على الحصول على «التزامات لبنانية واضحة في المرحلة الحالية، لا وعود مؤجّلة».

وبحسب المصادر، «أبلغت واشنطن لبنان عدم وجود نية لديها للضغط على إسرائيل، وأن المطلوب القيام بخطوات واضحة في مشروع نزع سلاح حزب الله، ليس في الجنوب فقط، بل في كل لبنان، حتى يكون هناك اطمئنان لإسرائيل يسمح بتوسيع المناطق التجريبية وتسريعها».

زوطر الغربية - النبطية (مروان بو حيدر)

وأظهرت المواقف الأميركية أن أولوية واشنطن تنحصر في ملف نزع سلاح حزب الله وتفكيك البنى العسكرية التابعة له في جنوب لبنان، باعتبار ذلك المدخل الأساسي لتنفيذ اتفاق الإطار. وفي المقابل، كان لافتاً أن الخطاب الأميركي تجنّب الحديث عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية، واكتفى بالإشارة إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الجنوب.

وانتهت جلسات اليوم الثاني من دون تسجيل أي اختراق، بعدما رفض الوفد الإسرائيلي تقديم أجوبة سياسية واضحة بشأن عدد من المطالب اللبنانية، ما عزّز قناعة مصادر مواكبة للمفاوضات بأن تل أبيب لا تزال تعتمد سياسة المراوغة وكسب الوقت.

وبحسب مصادر رسمية لبنانية، حمل الوفد إلى روما سلّة مطالب اعتبرها شرطاً لإنجاح الجولة، في مقدّمها إعادة تثبيت وقف إطلاق النار، ووقف جميع أشكال الاعتداءات الإسرائيلية، بما يشمل عمليات النسف والتفجير والتجريف وإحراق المنازل. كما طرح مُقترحاً يتعلّق بملف الأنفاق والمنشآت، يقضي بوقف التفجيرات التي تتسبّب بأضرار واسعة، على أن يتولّى الجيش اللبناني تسلّم هذه المواقع والتعامل معها مباشرة. إلا أن الوفد الإسرائيلي امتنع عن تقديم أي التزام بوقف عملياته، أو حتى إعطاء جواب واضح بشأن هذه المطالب.

وشكّل ملف المناطق التجريبية محور الخلاف الأبرز. فقد انطلق الوفد اللبناني من تجربة زوطر الغربية، رافضاً اعتبارها نموذجاً ناجحاً يمكن تعميمه، باعتبار أن الانسحاب الإسرائيلي منها لم يكن كاملاً، إذ لا تزال قوات الاحتلال تحتفظ بنقاط يعتبرها لبنان جزءاً من المنطقة التي يُفترض أن تكون قد أُخليت بالكامل.

كما أثار الوفد اللبناني استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الجيش اللبناني رغم انتشاره في المنطقة، معتبراً أن ذلك يثير شكوكاً جدّية حول مدى التزام إسرائيل بالترتيبات المُتّفق عليها. ولدعم موقفه، قدّم خرائط توثّق انتشار وحدات الجيش، وتمسّك بضرورة وجود آلية أو جهة مستقلة للتحقّق من تنفيذ الالتزامات ميدانياً، بحيث لا يبقى تقييم الانسحاب أو الالتزام خاضعاً للرواية الإسرائيلية.

وشهدت الجلسات نقاشاً موسّعاً حول آلية التحقّق من تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك مُقترحات لإشراك فرنسا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى في مراقبة تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي وانتشار الجيش اللبناني داخل المناطق التجريبية. إلا أن إسرائيل رفضت عدداً من الخيارات، سواء تلك التي تقضي بإسناد المهمة إلى قوات «اليونيفل» أو إلى الجانب الإيطالي المشارك فيها. في المقابل، لا تبدي الولايات المتحدة استعداداً لإرسال قوات أو تولّي مهمة التحقق المباشر، مفضّلة الاكتفاء بدور المنسّق والضامن السياسي، ما أبقى ملف آلية التحقّق من دون اتفاق.

وفي موازاة ذلك، اقترح الوفد اللبناني الانتقال إلى مرحلة ثانية تشمل منطقتي بنت جبيل والخيام، لما تمثّلانه من أهمية جغرافية وسكانية ورمزية، معتبراً أن الانسحاب الإسرائيلي منهما سيشكل خطوة متقدّمة في تنفيذ الاتفاق. كما طرح بدائل، بينها زوطر الشرقية ومناطق في قضاء النبطية، في حال رفض المُقترح الأساسي. إلا أن إسرائيل رفضت توسيع نطاق المناطق التجريبية، وهو ما كانت وسائل إعلام إسرائيلية قد أشارت إليه قبل انطلاق جلسات اليوم الثاني.

وأكد الوفد اللبناني أن نجاح أي منطقة تجريبية يفترض توافر أربعة شروط مترابطة: انسحاب إسرائيلي كامل وغير قابل للتأويل، وآلية مستقلة للتحقّق من تنفيذه، وانتشار الجيش اللبناني، ووقف كامل للاعتداءات الإسرائيلية. ومن دون هذه الضمانات، يرى لبنان أن توسيع التجربة لن يؤدي إلا إلى تكرار الإشكالات التي رافقت تجربة زوطر الغربية.

مع ذلك، واصلت السلطة سياسة الإنكار، وسوّقت أن الوفد المفاوض انتزع موافقة إسرائيل على إدراج ملف الحدود البرية ضمن جدول البحث، استناداً إلى توجيهات الرئيس جوزيف عون، وتمّ تقديم تصوّر كامل حول الحدود البرية، بالاستناد إلى الخرائط والوثائق القانونية والتقنية. وتركّز الطرح اللبناني على ضرورة تثبيت الحدود الدولية ومعالجة النقاط الثلاث عشرة التي يتحفّظ عليها لبنان، والتي تبلغ مساحتها نحو نصف مليون متر مربّع، إلى جانب معالجة الخروقات الإسرائيلية المتمدّدة على طول الخط الأزرق بين الناقورة والوزاني، وإعادة تثبيت العلامات الحدودية التي تعرّض قسم كبير منها للتدمير خلال الحرب الأخيرة، علماً أن الجانب الإسرائيلي، بحسب وسائل إعلام عبرية، لم يقدّم في الملف.

(الأخبار)

(علي حشيشو)

العدو يهرب إلى التصعيد

سلطة الوصاية أمام اختبار السيادة في المنصوري

لم ينتظر العدو الإسرائيلي اتضاح ملابسات الانفجار الذي استهدف قوةً تابعة له داخل بلدة مجدل زون المحتلة، فسارع إلى توجيه الاتهام إلى حزب الله بخرق اتفاق وقف إطلاق النار، وإلى سلسلة من الاعتداءات والتهديدات الميدانية، في محاولة لاستثمار حادث لا تزال ظروفه موضع تضارب حتى وفق الرواية الإسرائيلية.

وبحسب المعطيات، وقع انفجار داخل مبنى كانت تتمركز فيه قوة من جيش الاحتلال في مجدل زون، ما أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى. إلا أن الوقائع لم تحسم بعد سبب الانفجار، إذ تُراوح الاحتمالات بين أن يكون ناجماً عن خطأ ارتكبته قوات الاحتلال التي دأبت خلال الأشهر الماضية على تفخيخ المنازل وتفجيرها، أو أن العبوة كانت مزروعة قبل دخول القوات الإسرائيلية إلى البلدة، أو الأكثر قلقاً بالنسبة إلى العدو هو أن تكون العبوة قد زُرعت في ظل احتلاله للبلدة.

ورغم غياب أي معطيات حاسمة، سارعت تل أبيب إلى تحميل حزب الله المسؤولية، فيما كشفت وسائل إعلام عبرية عن ارتباك في الروايات الرسمية بشأن طبيعة الحادث. فأفادت منصات إعلامية إسرائيلية بأن الانفجار أدّى إلى مقتل جنديين وإصابة سبعة آخرين من أفراد اللواء 55، بعدما انفجرت عبوة ناسفة داخل مبنى يسيطر عليه الجيش منذ فترة. وسرعان ما تحوّل الحادث إلى ذريعة لتصعيد ميداني. فشنّت طائرات الاحتلال المسيّرة غارة على بلدة تبنين الواقعة خارج ما يُعرف بـ«الخط الأصفر»، ما أدّى إلى استشهاد مدني وإصابة 12 آخرين، وتحدّثت وسائل إعلام إسرائيلية عن سلسلة عمليات انتقامية يعتزم الجيش تنفيذها ضد حزب الله.

وبالتوازي، صعّد الاحتلال من ضغوطه على القرى الجنوبية، ووجّه المتحدّث باسم جيش العدو إنذاراً عاجلاً إلى سكان بلدة المنصوري لإخلاء منازلهم فوراً، وزعمت القناة 12 العبرية، نقلاً عن مصدر عسكري، أن البلدة تقع ضمن «المنطقة الأمنية» التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، وأن الإخلاء جاء بعد إنشاء الجيش اللبناني نقطة عسكرية داخلها، ما اعتبرته إسرائيل «خرقاً للاتفاقات».

وفي المقابل، يضع التصعيد الإسرائيلي السلطة اللبنانية أمام اختبار سياسي وأمني جديد، بعدما انتقل الاتهام الإسرائيلي من حزب الله إلى الجيش اللبناني نفسه. فادّعاء تل أبيب أن إنشاء نقطة عسكرية للجيش في المنصوري يشكّل «خرقاً» لا يقتصر على تبرير الإنذار بإخلاء البلدة، بل يؤشر إلى محاولة إسرائيلية لإعادة تفسير تفاهمات وقف إطلاق النار بما يقيّد انتشار الجيش داخل الأراضي اللبنانية، ويمنح الاحتلال حق الاعتراض على تحرّكاته. وترى أوساط سياسية أن هذا التطور يفرض على الدولة اللبنانية التمسك بحق الجيش في الانتشار على كامل الأراضي الجنوبية ورفض أي محاولة لتحويل الاعتداءات الإسرائيلية إلى أمر واقع، ولا سيما أن قبول مثل هذه المقاربة من شأنه أن يُضعف الموقف اللبناني في المفاوضات، ويمنح تل أبيب ورقة إضافية لفرض وقائع أمنية جديدة تحت عنوان «المنطقة الأمنية» و«الخط الأصفر»، بما يتجاوز مقتضيات تثبيت وقف إطلاق النار.

وعليه، فإن السلطة في المنصوري أمام اختبار جدي يؤثّر على ما تبقّى من سيادتها فيما لو سحبت الجيش من المنصوري تحت الضغط الأميركي والتهديد الإسرائيلي.

إلى ذلك، ترى مصادر ميدانية أن التصعيد الإسرائيلي يعكس محاولة واضحة لربط حادثة مجدل زون بواقع الميدان جنوباً، واستخدامه لتبرير توسيع دائرة الاعتداءات، سواء عبر استهداف بلدات تقع خارج نطاق الاحتلال المباشر، أو عبر توجيه إنذارات جديدة للسكان وإعتراض على انتشار الجيش اللبناني، مؤكّدة أن العدو بسلوكه هذا يبدو من الواضح أنه يحضّر المشهد في لبنان لخيارات تتجاوز مسألة الرد على ما قال إنه خرق من حزب الله، وتتصل بمساعيه المتزايدة لخلق الذرائع لإعادة التصعيد بشكل يثير تعاطف الإدارة الأميركية.

وتعتبر المصادر نفسها أن توقيت التصعيد الإسرائيلي لا يبدو منفصلاً عن المسار السياسي القائم. ففي وقت كان الوفد اللبناني يواصل محادثاته مع الوفد الإسرائيلي في روما، برعاية الوسطاء، جاءت حادثة مجدل زون لتمنح حكومة الاحتلال فرصة لإعادة رسم المشهد التفاوضي من موقع «المتضرر»، عبر الادّعاء بأن حزب الله خرق وقف إطلاق النار، بما يتيح لتل أبيب المطالبة بتشديد الضغوط على لبنان ورفع سقف شروطها الأمنية في المفاوضات.

كذلك، يتزامن التصعيد مع تسرّب أجواء إيجابية بشأن المفاوضات المتعلّقة بملف مضيق هرمز في سلطنة عُمان، وهو ما يدفع إلى قراءة السلوك الإسرائيلي في إطار محاولة منع تبلور مناخ إقليمي أقل توتراً قد يحدّ من هامش المناورة العسكرية والسياسية الذي تستفيد منه حكومة بنيامين نتنياهو. فمن مصلحة الأخيرة إبقاء الجبهة اللبنانية في حالة توتر دائم، بما يسمح لها بتبرير استمرار عملياتها العسكرية والضغط على الوسطاء الدوليين لتبنّي مقاربتها الأمنية.

ومن هذا المنطلق، تبدو الضربة التي استهدفت تبنين، والإنذار الموجّه إلى أهالي المنصوري، جزءاً من سياسة تتجاوز الردّ المباشر على حادثة مجدل زون، إلى محاولة فرض وقائع ميدانية جديدة، وتكريس مفهوم «الخط الأصفر» بوصفه منطقة نفوذ إسرائيلية، مع الاعتراض على أي انتشار للجيش اللبناني داخلها، رغم أن ذلك يدخل في صلب ترتيبات تثبيت وقف إطلاق النار.

(الأخبار)

> مقتله وإصابة 10 جنود إسرائيليين في تفجير منزل يستخدمه جيش الاحتلال في مجدل زون

مقالة

استراتيجية السلطة: تحميل مسؤولية العدوان لضحاياه!

علي حيدر

يبدو أن السلطة اللبنانية وجدت صيغة خاصة لإدارة الصراع مع إسرائيل. لا عبر الاستفادة من عناصر القوة والمتغيّرات الإقليمية، ولا باستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية لوقف الاعتداءات، بل عبر مطالبة اللبنانيين، وفي مقدّمهم المقاومة، بألّا يمنحوا إسرائيل «الذريعة»، هذا المنطق تجلّى بوضوح في ردّ رئيس الحكومة نواف سلام على الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، عندما اتهم المقاومة بأنها وفّرت للعدو «الذريعة» لشنّ عدوانه.

ولا يقتصر هذا الكلام على انتقاد قرار سياسي اتّخذه حزب الله أو مناقشة توقيته وكلفته، بل يؤسس لرواية تعتبر أن المقاومة هي التي وفّرت للعدو فرصة العدوان، متجاهلة أن الاعتداءات على لبنان لم تتوقف طوال الأشهر الـ15 الماضية، وسقط خلالها مئات الشهداء، فيما لم تبادر السلطة إلى أي خطوة عملية لوقف هذا المسار. بل إن التقارير الإسرائيلية نفسها كشفت أن جيش الاحتلال كان قد أوصى قيادته السياسية بشن حرب على حزب الله قبل مهاجمة إيران، قبل أن يُتخذ قرار بعكس ذلك.

وفي جميع الأحوال، فإن اتهام المقاومة بأنها منحت العدو الذريعة ينطوي، ضمناً، على اعتراف بأن إسرائيل كانت تتربص بلبنان وتمتلك أصلاً خططاً عدوانية تجاهه، وأن المقاومة لم تنشئ هذا التهديد، بل ربما أثّرت في توقيته أو شكله. ومنطقياً، يفترض أن يتوجه الموقف أولاً إلى الطرف الذي يخطط للعدوان ويملك قرار تنفيذه، لا إلى من يُقال إنه وفّر له الذريعة. فالذريعة قد تؤثر في توقيت العدوان أو في طريقة تسويقه، لكنها لا تلغي وجود مشروع عدواني سابق. أما تصويرها سبباً للحرب، فيشوّه العلاقة بين السبب والنتيجة، ويحوّل إسرائيل من قوة تمتلك أهدافاً وخططاً وإرادة مستقلة إلى طرف لا يتحرك إلا رداً على أفعال الآخرين. وهو، في جوهره، المنطق نفسه الذي يقوم عليه الإطار الثلاثي، حيث يُعاد تعريف المشكلة على أنها ناتجة من وجود المقاومة، لا من الاحتلال والعدوان.

أما إيران، البعيدة مئات الكيلومترات عن إسرائيل، فلم يحمها البعد الجغرافي، ولا غياب الحدود المشتركة، ولا حتى عدم المبادرة إلى إطلاق النار مباشرة على إسرائيل، من أن تتحول إلى هدف دائم للعمليات والحروب الإسرائيلية والأميركية. فهل يكفي ألا تمنح دولة «ذريعة» حتى تخرج من حسابات قوة تعتبرها خصماً استراتيجياً وتسعى إلى إضعافها ومنعها من امتلاك عناصر القوة؟

من هنا، تسقط الحجة من أساسها. فالعدو الذي يمتلك مشروعاً سياسياً وعسكرياً لا ينتظر من يمنحه الذريعة كي يقرر العدوان. بل يحدد أهدافه أولاً، ويضع خططه، ويقيّم موازين القوى والظروف الدولية، ثم يبحث عن الحادثة أو الخطاب أو التوقيت الذي يوفّر الغطاء المناسب للتنفيذ. لذلك، لا بد من التمييز بين سبب العدوان وذريعته. فالسبب يكمن في المشروع والمصالح والأهداف الاستراتيجية وموازين القوة، أما الذريعة فهي مجرد أداة لتبرير قرار اتُّخذ سلفاً، أو لتسويقه سياسياً وإعلامياً.

> الدولة التي تراهن على سلامتها من خلال حسن سلوكها أمام خصم يمتلك مشروعاً توسّعياً تجعل أمنها مُعلّقاً بإرادة العدو نفسه

والمفارقة أن السيد نواف سلام نفسه لم يكن يتبنّى هذا المنطق عندما كان باحثاً أكاديمياً. ففي ورقة نشرها «مركز الدراسات اللبنانية» في جامعة كامبريدج عام 1987، اعتبر أن إسرائيل، لولا القيود الدولية المفروضة عليها، ربما سعت إلى ضم أجزاء من الأراضي اللبنانية، وأن العامل الأساسي الذي كبح أطماعها هو استمرار تلك القيود وفاعليتها. وبذلك، كان المتغيّر الأساسي في تحليل الباحث نواف سلام هو مستوى الضغوط والقيود الدولية على إسرائيل، فإذا تراجعت، اتسع هامشها لتنفيذ مشاريعها، وإذا اشتدت، تقلصت قدرتها على تحويل أطماعها إلى سياسات عملية. ولم يكن المُتغيّر هو ما يمنحه اللبنانيون لها من ذرائع.

وهنا يصبح السؤال مشروعاً: هل استبدل سلام رؤيته السابقة، وأصبح يعتقد أن منح الذريعة، لا تراجع القيود الدولية، هو الذي يفتح المجال أمام العدوان؟ أم أن الانتقال من موقع البحث إلى موقع السلطة فرض تبدّلاً في المنطق والخطاب، بما ينسجم مع أولوية سياسية جديدة عنوانها حشد الرأي العام ضد المقاومة، ولو اقتضى ذلك تجاوز المعادلات التي خلص إليها هو نفسه؟ ثم أليس نقل المسؤولية من العدو إلى المقاومة يشكّل، في أثره العملي، عوناً للعدو في مواجهة جزء كبير من الشعب اللبناني؟ فعندما يعاد تفسير الحرب باعتبارها نتيجة لأفعال المقاومة، لا ثمرة لمشروع العدو وأهدافه، يتحوّل العدوان من فعل مقصود يتحمّل المعتدي مسؤوليته إلى ردّ فعل تكاد تتحمل الجهة المُستهدفة تبعاته. وهكذا تتلاقى الحرب العسكرية التي تشنّها إسرائيل على لبنان إسناداً من حرب سياسية وإعلامية داخلية تُشن على المقاومة.

وعليه، لا ينبغي اختزال الصراع في سؤال: من منح العدو الذريعة؟ فالسؤال الحقيقي هو: ما الذي يمنع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها عندما ترغب بها؟ هل هو حسن سلوك خصومها، أم توازن القوة، ووحدة الموقف الداخلي، والقيود السياسية والدولية المفروضة عليها؟

عدم تقديم الذرائع لا يكاد يرتقي حتى إلى عنصر مستقل في إدارة الصراع، فضلاً عن أن يتحوّل إلى استراتيجية وطنية. فالعدو الذي لا يجد ذريعة جاهزة يستطيع أن يصنعها، أو يضخّم حادثة محدودة، أو ينسب إلى خصمه نيات لم يعبّر عنها. أمّا الدولة التي تراهن على سلامتها من خلال حسن سلوكها أمام خصم يمتلك مشروعاً توسّعياً، فإنها لا تلغي احتمالات العدوان، بل تجعل أمنها مُعلّقاً بإرادة العدو نفسه.

تقرير

إبداعات النائب العام التمييزي تتواصل
تسليم دبور إلى رام الله خلافاً للقانون

(اسوشيتد برس)

يومياً، يظهر النائب العام التمييزي أحمد رامي الحاج أنه، بكامل قوته العقلية، ينفّذ ما تريده السلطة السياسية في لبنان، وما تفرضه الوصاية الأميركية - السعودية.
فبعدما وجد في ملاحقة الزميل حسن عليق فرصة لاسترضاء السعودية، وأحجم عن اتخاذ أي إجراء فعلي بحق الصهيوني أنطون الصحناوي الذي أقام مأدبة عشاء لقاتل اللبنانيين بنيامين نتنياهو، ويواصل اتخاذ خطوات قضائية تلبية لطلب المندوب السامي السعودي يزيد بن فرحان بتجريم الرئيس سعد الحريري وتحويله إلى فار من وجه العدالة... يذهب الحاج أبعد من ذلك، عبر تلبية رغبات متقاطعة للجميع، بدءاً من رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، إلى سلطة الوصاية الأميركية - السعودية، ومن ورائهم السلطة الفلسطينية، بتسليم السفير الفلسطيني السابق في لبنان أشرف دبور إلى رام الله ومحاكمته هناك، بدلاً من حصر ملاحقته أمام القضاء اللبناني.
وبحسب معلومات «الأخبار»، يتجه الحاج إلى إصدار قرار بتنفيذ مذكرة الإنتربول وتسليم دبور إلى سلطات رام الله، متجاوزاً الأصول التي تفرض عليه أولاً مباشرة التحقيق في التهم المنسوبة إليه أمام القضاء اللبناني، باعتبار أن الوقائع المدعى بها حصلت على الأراضي اللبنانية وتدخل في اختصاص القضاء اللبناني. وترى المصادر أن التبريرات التي يسوقها الحاج للإفراج عن دبور، إلى النائب العام التمييزي، «المحاباة والاستنسابية» اللتين يعتمدهما في سلوكه القضائي، علماً أن الاعتراضات لم تقف عند الجهات الحقوقية، إذ أصدر النائب السابق وليد جنبلاط بياناً انتقد فيه الحاج الذي بات يعمل لخدمة سلطة رام الله.
وفي الجانب القانوني، اطلعت «الأخبار» على مذكرة قدّمها المحامي جان طنوس، بصفته وكيلاً عن دبور، إلى النائب العام التمييزي، شدد فيها على أن موكله «لاجئ فلسطيني من مواليد مخيم البص في صور، ومسجل لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في لبنان، كما أنه مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويحمل وثيقة سفر صادرة عن الجمهورية اللبنانية». وردّت المذكرة على طلب استرداده من السلطة الفلسطينية بالقول إن «الصفة الرسمية الوحيدة المعترف بها له لدى الدولة اللبنانية والأمم المتحدة هي صفة اللاجئ الفلسطيني المقيم في لبنان، وليست صفة مواطن في دولة فلسطين»، مشيرة إلى أنه غير مقيد في أي سجل مدني تابع للسلطة الفلسطينية، وأن مجرد ورود عبارة «الجنسية: فلسطينية» في وثيقة السفر اللبنانية «لا يُنشئ صفة الرعية بالمعنى المقصود في الفقرة الثالثة من المادة 31 من قانون العقوبات»، وبالتالي لا يصلح أساساً قانونياً لتسليمه.
وبررت المذكرة الأمر بأنه «لا دلالة تأسيسية لرابطة جنسية قانونية مع الدولة الفلسطينية القائمة حالياً على أراضي الضفة. والدليل على ذلك مستمد من الوثيقة نفسها: فهي صادرة عن الجمهورية اللبنانية وتحمل عنوان "وثيقة سفر للاجئين الفلسطينيين"، أي أنها تُمنح تحديداً لمن لا دولة له. ولو كانت العبارة المذكورة تُنشئ رابطة جنسية فاعلة تُخوّل جهةً ما ولايةً شخصية على حاملها، لما احتاج هذا الأخير إلى وثيقة سفر تصدرها له الدولة اللبنانية، وهي دولة إقامته». كما شددت المذكرة على أن تولي الموقوف «منصب سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية لم يكسبه جنسية دولة فلسطين بل بقي لاجئاً فلسطينياً من لاجئي عام 1948 المقيمين في لبنان، وظلّ طوال ولايته مسجّلاً بهذه الصفة لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين ولدى وكالة الأونروا. ووثيقة السفر اللبنانية للاجئين الفلسطينيين صدرت له بتاريخ 2021/8/18، أي في أثناء توليه المنصب».
وبحسب المذكرة فإن ما سبق «يبطل أي محاولة لاستنتاج صفة "مواطن في دولة فلسطين" من الوظيفة الدبلوماسية، وأن السلطة الفلسطينية لا تملك قانون جنسية، لا اليوم ولا في أي وقت مضى، وما هو قائم فعلاً هو قانون الأحوال المدنية 1999 الناظم لسجل السكان والبطاقة الشخصية ورقم الهوية، أي تشريع قيد وإقامة لسكان المناطق الخاضعة للسلطة». ولفتت إلى أنه في ظل «انعدام معاهدة نافذة ذات قوة القانون تجيز الاسترداد فإن المادة 30 عقوبات تنص على ما يلي: «لا يسلَّم أحد إلى دولة أجنبية، فيما خلا الحالات التي نصت عليها أحكام هذا القانون، إلّا أن يكون ذلك تطبيقاً لمعاهدة لها قوة القانون، ولما كان شرط الفقرة الأولى من المادة 31 عقوبات غير متوافر باعتبار أن ما تنسبه طالبة الاسترداد إلى الموكل من جرائم تدعي أنها وقعت على أراضي الدولة اللبنانية، كما أن الفقرة الثالثة من المادة 31 عقوبات التي تبيح الاسترداد عن «الجرائم التي يقترفها أحد رعاياها»، فإن دبور، وإن كان فلسطيني الأصل، فهو لا يحمل صفة «الرعية» أو «المواطن» الخاضع لسيادة السلطة الفلسطينية وولايتها الشخصية بالمعنى القانوني الذي تستوجبه هذه المادة، وبالتالي، فإن انتفاء أي من شروط المادة 31 عقوبات يقتضي التوصية برد طلب الاسترداد المقدم»، خصوصاً أن النصوص التي تحكم علاقة لبنان بالسلطة الفلسطينية لا تتضمن أي إقرار بصلاحية السلطة الفلسطينية على لاجئي عام 1948 المقيمين في لبنان بوصفهم «رعايا» تابعين لها، كما أن «الدولة اللبنانية غير موقعة على اتفاقيات أوسلو ولا تعترف بدولة إسرائيل فلا يمكن إجابة طلب الاسترداد لعدم تمتع الدولة الفلسطينية بالسيادة على معابرها البرية ولعدم وجود معبر جوي لها».

> مرة جديدة، يخضع الحاج ليس لطلبات عون وسلام فقط، بل لطلبات سلطة الوصاية السعودية وسلطة رام الله موفرا الغطاء لعملية انتقام سياسي واضحة

وتطرقت مذكرة طنوس إلى البعد السياسي للقضية، فأشارت إلى «أن قانون العقوبات يرفض الاسترداد إذا نشأ طلب الاسترداد عن جريمة ذات طابع سياسي، أو ظهر أنه لغرض سياسي. علماً أن التسلسل الزمني للوقائع، وهو تسلسل موثّق ومتداول علناً، يُظهر تلازماً لافتاً بين إعلان الموكل موقفه العلني من أحد أبرز المتنفذين في الجهة طالبة الاسترداد وهو ياسر عباس ابن الرئيس محمود عباس وبين تفعيل الملاحقات القضائية بحقه».

(الأخبار)

تقرير

القرار الظني في تفجير المرفأ: توقيف وزراء واتهام سياسي لحزب الله

بعد ست سنوات على انفجار مرفأ بيروت، يستعدّ المحقق العدلي القاضي طارق البيطار لإصدار قراره الظني في غضون شهرين، بعدما أحال الملف قبل أسابيع إلى النيابة العامة التمييزية لإبداء مطالعتها.
وبحسب مصادر قضائية متابعة، فإنّ تأخر صدور القرار يعود إلى انتظار البيطار تنفيذ وعود تلقاها من جهات خارجية بتسهيل الاستماع إلى شهود أجانب، بينهم قبطان سفينة «روسوس». إلا أن المصادر ترجّح سقوط هذا المسار بعد امتناع عدد من الدول الغربية عن التعاون، بذريعة أن القانون اللبناني لا يزال ينص على عقوبة الإعدام، وهو ما دفع بعض المسؤولين إلى محاولة التسريع في إلغاء العقوبة.
وتتوقع المصادر أن يفتح القرار الظني مرحلة جديدة من التجاذب الداخلي، إذ أبلغ البيطار، وفق المعلومات، عدداً من المرجعيات السياسية عزمه إصدار مذكرات توقيف بحق وزراء سابقين ومسؤولين أمنيين وعسكريين وموظفين إداريين، عشيّة صدور القرار الظني، لإحالتهم موقوفين إلى المجلس العدلي الذي ينتظر أن يُسرع في بدء المحاكمات فور تلقّيه القرار. علماً أنّ معنيين يؤكّدون أنّ القرار لن يتضمّن تحميل مسؤولية مباشرة عن التفجير لأي جهة، بما فيها العدو الإسرائيلي، والاكتفاء بتوجيه تهمة الإهمال الإداري لهؤلاء، مع الإشارة إلى أنّ التفجير جاء نتيجة «حادثة».
ورغم ذلك، تشير المصادر إلى أن الاتّهام السياسي يبقى جاهزاً في متن القرار، لتوجيهه إلى حزب الله، وسط تدخّلات سياسيّة تقوم بها بعض القوى السياسية، واطّلاعها على سير التحقيقات ومسار القرار قبل صدوره وتوجيهه وتسييسه، وكذلك تدخّل وزير العدل الكتائبي عادل نصار في تفاصيل القرار وحيثياته.
ولذلك، ترجّح المصادر أن يوجّه البيطار اتهاماً إلى حزب الله بأنّه كان يستخدم مادة نيترات الأمونيوم التي كانت موجودة في العنبر رقم 12، عبر سحب كمّيات منها دوريّاً. علماً أنّ لا أدلّة واضحة في محاضر الملف وتحقيقاته عن هويّة الموظفين الذين كانوا يسحبون المواد بشكلٍ سري من العنبر، إضافةً إلى عدم وجود أدلّة واضحة عن كيفيّة وقوع التفجير، بعدما تمنّعت غالبية الدول عن تلبية مطلب لبنان بتسليمه صور الأقمار الاصطناعية التي بحوزتها.
وكذلك عدم التركيز على هويّة مالك السفينة وارتباطاته الخارجية والمسار المشبوه الذي سلكته «روسوس» قبل أن ترسو في مرفأ بيروت.

(الأخبار)

تقرير

تنفيذ الـ5G يسبق تنظيم الاتصالات

زينب بزي

من دون أي إعلان مُسبق عن استكمال الخطة الوطنية أو صدور إطار تنظيمي جديد، أعلنت شركة «ألفا» إطلاق خدمة الـ5G، لتتحوّل التقنية التي كان يجري الحديث عنها منذ أشهر إلى خدمة بدأت تدخل حيّز التنفيذ. وخلف هذا الإعلان برز سؤال أساسي: كيف أُطلق مشروع بحجم الـ5G رغم أن الجهة التي أنشأها القانون لتنظيم قطاع الاتصالات، أي الهيئة الناظمة للقطاع، ما زالت تعمل على إعادة تنظيم التردّدات التي يُفترض أن تقوم عليها هذه الشبكة، وهي لا تملك، بحسب مصادرها، صورة متكاملة عن المشروع نفسه؟
بحسب معلومات «الأخبار» من أعضاء في الهيئة الناظمة للاتصالات، فإن الهيئة لا تملك حتى الآن تفاصيل المشروع التنفيذي، ولا تعرف كلفته ومساره التقني، بل تردّد إلى مسامعها أنّ المحطات بدأت تُركّب وتوضع في الخدمة تباعاً. وتؤكد المصادر أن ما توافر لديها هو أن المشروع انطلق على الأرض، من دون أن تكون لديها المعطيات الكاملة المرتبطة بمراحل التنفيذ أو حجم الاستثمار المطلوب للوصول إلى شبكة جيل خامس متكاملة، كما لا تملك أي معلومات عن الهبات التي وصلت وساعدت في إطلاق المشروع.
وجاء إعلان «ألفا» ليؤكد بدء تشغيل الخدمة، موضحاً أنها أعادت بصورة دائمة تشغيل المحطات التي كانت قد وضعتها في الخدمة خلال زيارة البابا لاوون الرابع عشر إلى لبنان، فيما أصبحت الخدمة متوافرة حالياً في وسط بيروت، أنطلياس، الدكوانة، منطقة مرفأ بيروت والقصر الجمهوري في بعبدا، على أن تمتد في المرحلة المقبلة إلى الضبية، المطار، العدلية وجونية، قبل تشغيل 75 محطة إضافية في مناطق أخرى.
ويأتي ذلك بعد قرار مجلس الوزراء قبول هبة غير مشروطة مُقدّمة من شركات Huawei وNokia وEricsson لصالح شركتي «ألفا» و«تاتش»، تشمل 150 محطة راديو للجيلين الرابع والخامس، إلى جانب تخصيص اعتمادات إضافية لاستكمال الأعمال والتجهيزات اللازمة لوضعها في الخدمة.
في المقابل، ينصبّ عمل الهيئة الناظمة حالياً على ملف مختلف، رغم أنه يشكّل أساس أي انتقال فعلي إلى الجيل الخامس، وهو إعادة تنظيم الطيف الترددي (Spectrum Reframing). وبحسب المصادر، فإن الهيئة تعمل على إعادة توزيع التردّدات المُستخدمة حالياً، وتحرير النطاقات اللازمة للتقنيات الحديثة، ووضع تصور جديد لإدارة الطيف الترددي، في ظل تشابك استخداماته بين تقنيات مختلفة وجهات متعدّدة.
وتوضح المصادر أن أي تحديث حقيقي لشبكة الجيل الخامس لا يقتصر على تركيب محطات جديدة، بل يحتاج أولاً إلى تحرير الحزم الترددية المناسبة وإعادة تنظيمها، لأن التردّدات هي المورد الأساسي الذي تعمل عليه الشبكة. لذلك، فإن عملية Spectrum Reframing تشكّل، من الناحية التقنية، إحدى الخطوات الأساسية قبل التوسع الكامل في خدمات الـ5G.
ولهذا السبب، تعمل الهيئة منذ أشهر على إعداد خيارات مختلفة لإعادة توزيع التردّدات، وعقدت اجتماعات مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة، ومدّدت مهلة تلقّي الملاحظات أكثر من مرة، تمهيداً لاعتماد الصيغة النهائية. المفارقة أن المشروع بدأ عملياً، فيما لا تزال الهيئة، وفق مصادرها، تعمل على الملف التنظيمي الذي يفترض أن يواكب هذا الانتقال.
فالنظام الداخلي للهيئة ينيط بها إدارة حيز التردّدات اللاسلكية، متابعة التطورات التقنية، اقتراح شروط إدارة التردّدات، تقييم أثر التقنيات الحديثة على سوق الاتصالات، إضافة إلى وضع الدراسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بتطوير القطاع، وتحديد المقاييس الفنية الخاصة بالتجهيزات والمعدّات.
وبالتالي، فإن عدم امتلاك الهيئة صورة متكاملة عن كيفية تنفيذ المشروع وكلفته يطرح تساؤلات حول مستوى التنسيق بين الجهات المعنية، في وقت يُعدّ فيه الـ5G أحد أكبر مشاريع تحديث قطاع الاتصالات منذ سنوات.
ما سبق لا يعني أن الهيئة تعترض على إطلاق الخدمة، كما أنها لا يوجب التعامل مع تشغيل هذه المحطات باعتباره أمراً مخالفاً، لكن المشروع تجاوز مرحلة قبول الهبة، ودخل مرحلة التنفيذ والتوسّع، وهي مرحلة ترتبط مباشرة بالمهام التنظيمية للهيئة، ولا سيما إدارة الطيف الترددي ومواكبة إدخال التقنيات الحديثة. وهذا ما يثير الشبهات بشأن قدرة الهيئة على الإمساك بمفاصل قطاع الاتصالات، أم أنها ستكون خاضعة لضغوط أخرى. وهذا مبنيّ على المشكلة الأساسية: إذا كانت الهيئة تعمل اليوم على إعادة ترتيب التردّدات التي سيقوم عليها مستقبل الـ5G، فكيف بدأت الخدمة قبل أن تمتلك الجهة الناظمة الصورة الكاملة للمشروع الذي يُفترض أن تنظّمه؟

(هيثم الموسوي)

مقالة

حقوق الأسرى لا تسقط بالصمت

عمر نشابة

ما قيمة أي سلطة عاجزة عن حماية مواطنيها أو حتى عن معرفة مصيرهم؟

هذا السؤال لا يتعلق بالسياسة، بل بالواجب الدستوري والأخلاقي والإنساني البديهي للدولة اللبنانية أو لأي دولة في أي مكان في العالم. فبينما تنشغل السلطة بالجولة السابعة من المفاوضات مع العدو الإسرائيلي، يبقى ملف اللبنانيين المحتجزين في سجونه خارج دائرة الاهتمام الذي يستحقه، وكأن هؤلاء المواطنين أصبحوا مجرد هامش في الأخبار، لا قضية وطنية يجب أن تتقدم على غيرها.
اللائحة المحدثة توثق وجود 34 لبنانياً لا يزالون في عداد الأسرى أو المفقودين لدى الاحتلال الإسرائيلي، بعضهم معتقل منذ عام 1978، وبعضهم منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وآخرون منذ عام 2005، فيما ارتفع العدد بصورة كبيرة منذ العدوان الإسرائيلي الأخير، ولا سيما خلال الأشهر التي تلت وقف إطلاق النار. وتكشف اللائحة أن من بين عشرين لبنانياً اعتُقلوا بعد بدء وقف إطلاق النار، هناك 16 مدنياً، من الصيادين اعتُقلوا في بحر الناقورة، ورعاة ماشية، ومزارعون، وعمال كانوا في طريقهم إلى أعمالهم، وشرطي بلدي، وضابط متقاعد، وأشخاص اختُطفوا من منازلهم أو في أثناء محاولتهم العودة إلى قراهم. هذه ليست وقائع معزولة، بل نمط متكرر من احتجاز جيش العدو الإسرائيلي مدنيين لبنانيين داخل الأراضي اللبنانية بعد الإعلان عن وقف الأعمال القتالية.
الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسؤولية الأولى عن هذه الاعتقالات وعن مصير المحتجزين لكن ذلك لا يعفي الدولة اللبنانية من مسؤولياتها تجاه مواطنيها. فواجب الدولة لا يبدأ بإصدار بيانات التنديد ولا ينتهي بها، بل يفرض عليها استخدام كل الوسائل الدبلوماسية والقانونية والسياسية المتاحة للدفاع عن مواطنيها والمطالبة بالإفراج عنهم أو، في الحد الأدنى، كشف مصيرهم وضمان حقوقهم الأساسية.
الأشد خطورة أن عائلات هؤلاء الأسرى لا تزال تعيش في ظلام كامل. أمهاتهم وأخواتهم وأولادهم لم يتلقوا أي معلومات رسمية عن مصير أبنائهم، فيما جاءت الأخبار القليلة المتوافرة عبر أسرى فلسطينيين أُفرج عنهم، تحدثوا عن وجود لبنانيين في سجون مثل نفحة ورامون أو في مستشفى سجن الرملة. أي إن العائلات تسمع أخبار أبنائها من أسرى محرَّرين، لا من الجهات الرسمية المعنية.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تتمكن من الحصول على معلومات عن المحتجزين اللبنانيين من السلطات الإسرائيلية. يدل ذلك إلى خرق واضح لأحكام القانون الدولي الإنساني التي تؤكد حماية الأشخاص المحتجزين، وحق عائلاتهم في معرفة مصيرهم، وأهمية تبادل المعلومات الإنسانية المتعلقة بهم. كما أن حق المحتجز لا يقتصر على معرفة مكان وجوده، بل يشمل أيضاً المعاملة الإنسانية، والرعاية الطبية، والحماية من التعذيب وسوء المعاملة، والتواصل مع العالم الخارجي وفقاً للقواعد الدولية الواجبة التطبيق.
لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هو: أين الدولة اللبنانية من كل ذلك؟
إذا كانت السلطة تعتبر أن حماية المواطنين هي جوهر الشرعية فأين المبادرات السياسية والقانونية والدبلوماسية اليومية التي يفترض أن تبذلها من أجل تحرير هؤلاء الأسرى؟ وبما أن هناك مفاوضات مع العدو الإسرائيلي برعاية أميركية، فمن حق اللبنانيين أن يعرفوا ما إذا كان ملف الأسرى يشكل بنداً ثابتاً وأولوية لا تقبل التأجيل، أم أنه يُرحَّل من اجتماع إلى آخر، ومن وعد إلى آخر.
لا يكفي أن تقول السلطة إنها تتابع الملف. ولا يكفي أن يذكر موضوع تحرير الأسرى في ما يسمى «اتفاق الإطار»، المطلوب نتائج وتحركات مستمرة، وإطلاع الرأي العام وعائلات الأسرى على ما يُبذل من جهود، إذا كانت هناك جهود تبذل في هذا المجال. فالصمت الرسمي لا يحرر أسيراً، والغموض لا يطمئن أحداً، والانتظار المفتوح ليس سلوكاً مقبولاً لأي دولة حريصة على سلامة مواطنيها وحقوقهم.
لقد أثبتت التجارب السابقة أن ملفات الأسرى لا تُحل بالنسيان، بل بالإصرار والضغط القانوني والدبلوماسي والإعلامي، أو بالمقاومة والكفاح المسلح. وكل يوم يمر من دون تحرك جدي هو يوم إضافي يقضيه لبنانيون خلف القضبان، في معتقلات القهر والتعذيب فيما تعيش عائلاتهم بين جحيم غيابهم وغياب أي خبر عنهم.
حقوق الأسرى لا تسقط بالتقادم، ولا تسقط بالصمت. وكرامة الدولة تُقاس، قبل أي شيء آخر، بقدرتها على الدفاع عن مواطنيها، ولا سيما عندما يكونون أسرى في قبضة عدو يحتل الأرض وينتهك القانون الدولي. وحتى يعود آخر أسير إلى وطنه، أو تُعرف حقيقة مصير كل مفقود، يبقى هذا الملف اختباراً يومياً لضمير اللبنانيين، ولصدقية الدولة.

> اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تتمكن من الحصول على معلومات عن المحتجزين اللبنانيين من السلطات الإسرائيلية

ما هو التطبيع؟

إيليا الخازن *

لقد جعلت إعادة هندسة الشرق الأوسط الحالية من التطبيع مسألة يستحيل حصرها بالمجال الدبلوماسي الذي عادةً ما تُبحث في إطاره. كشفت كلّ من الحرب الأميركية-الصهيونية على إيران، والإبادة المستمرّة في فلسطين، وإغلاق مضيقَي هرمز وباب المندب، والصراع المحتدم حول المرافئ والسكك الحديدية والأنابيب والمنظومات الأمنية، ماهية التطبيع الفعلية: فالتطبيع في سياقه الحالي لا يمثّل عملية سلام ظرفية بين عدوين سابقين، بل هو جزء لا يتجزّأ من المنظومة الإمبريالية الأميركية الشاملة في المنطقة. التطبيع هو الآلية التي تحاول من خلالها واشنطن ربط قطبيها المفضّلين: الكيان الصهيوني ودول الخليج، بينما تخفض التكاليف المباشرة لفرض هيمنتها الإقليمية. وسواء أُدركت القوّة الأميركية على أنّها في حالة أفول، أو انكماش، أو مجرّد إعادة تموضع، يبقى التطبيع إحدى الأدوات الأساسية التي تمرّر عبرها عملية إعادة الهندسة هذه في المنطقة.

بالتالي، فإنّ اتّفاقيات أبراهام لم تكن قط مجرّد اتّفاقيات اعتراف متبادل، إذ تكمن أهمّيتها الاستراتيجية تحديدًا في قدرتها على الربط الهيكلي الوثيق بين الأمن ورأس المال والبنية التحتية، عبر نطاق إقليمي طالما استعصى سابقًا على الاندماج الإسرائيلي الكامل. لقد ربطت آخر موجة من اتّفاقيات التطبيع إسرائيل والإمارات والبحرين، تلاها في ما بعد المغرب والسودان، ضمن مشروع أوسع لإعادة الهندسة الاقتصادية والعسكرية. كما بيّنت إلهام فخرو في كتابها (THE ABRAHAM ACCORDS) عن الاتّفاقيات، فقد سرّعت وتيرة هذا المشروع الهواجس الخليجية إزاء إمكانية تقارب أميركي إيراني في أعقاب خطّة العمل المشتركة الشاملة. بيد أنّ نطاقه سرعان ما تجاوز الدبلوماسية؛ إذ غدا التعاون في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي، والرقابة، واللوجستيات، والشؤون العسكرية، بمثابة السقّالة المادّية لـ«سلم أميركي» جديد يتمثّل طموحه في جعل التطبيع لا يبدو مرغوبًا فحسب، بل حتمية هيكلية وبنيوية لا مفرّ منها.

وهنا تبرز أهمّية الخطاب حول «السلام الاقتصادي». والطرح هذا يقوم بالرهان على إمكانية إحلال المنطق الصفقاتي محلّ السياسة، وأنّ القضايا العالقة، المرتبطة بالاحتلال والسلب والسيادة والعودة، يمكن تجاوزها من خلال الممرّات واتّفاقيات التمويل والتعاون التقني. تكتسي قراءة رفيف زيادة حول المادّية السياسية للتطبيع أهمّية بالغة، لأنّها تؤطّر النظام الإقليمي الجديد ضمن الروابط الملموسة التي تسيّر رأس المال والبيانات والطاقة والأسلحة والسلع. يُعدّ الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا مثالًا صارخًا على ذلك. على الورق، إنّه ممرّ للنقل والطاقة والاتّصالات، يربط بين الهند وأوروبا مرورًا بالخليج وشرق المتوسّط. لكن، فعليًا، يتيح هذا الممرّ إمكانية دمج إسرائيل ضمن سلاسل توريد الخليج، مع إقصاء الحقوق والسيادة الفلسطينية تمامًا عن طاولة المفاوضات.

ويلعب البعد البيئي دورًا مماثلًا، نستطيع ذكر مثال مشروع الازدهار، الذي تمّ إلغاء العمل فيه، بين الأردن وإسرائيل، والذي قام على صيغة تبادل، يقدّم الأردن بموجبها طاقة شمسية مقابل الحصول على مياه مُحلّاة من إسرائيل. ومع أنّ هذه الصفقة قُدّمت بوصفها كنوع من «صناعة السلام البيئي»، فقد كان منطلقها الأساسي التسليم بالتبعية المائية الناتجة من تاريخ طويل من الهيمنة الإسرائيلية وسحب المياه وتحويل مساراتها من نهري الأردن واليرموك. إذًا، المشكلة نفسها قُدّمت على أنّها الحلّ، لتصبح التبعية نفسها قاعدة للتعاون. إنّ «مثلّث السلام» المقترح، والذي صاغته «إيكوبيس»، العقل المدبّر لاتّفاقية الازدهار الأخضر والأزرق، ليكون مُلحقًا جانبيًّا لـ«آيمك» (IMEC: الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا)، ينبني على المنطق ذاته، ليعد بتحقيق الاستقرار عبر بوّابة الاعتماد المتبادل، بينما يعمل على دمج كلّ من غزّة والأردن ومصر وإسرائيل، ولبنان وسوريا مستقبلًا، ضمن شبكة متكاملة من السكك الحديدية ومحطّات تحلية المياه وحقول الطاقة المتجدّدة والموانئ. ما يُصوّر على أنّه سلام، هو إذًا، التدفّق المنظّم لرأس المال عبر مجال جغرافي تُختزل تناقضاته السياسية لتصبح مجرّد أعباء تقنية عابرة. إنّ كلًّا من صفقة الازدهار الأخضر والأزرق و«مثلّث السلام» المُلحق بالـ«آيمك» على حدّ سواء، هما مشروعان للبنى التحتية هُندسا في الأبراج العاجية للنخب العربية الحاكمة، مع تجاهل تامّ للجماهير العربية.

بالتالي، فإنّ التطبيع هو مشروع طبقي بامتياز، إذ إنّه يفرض عموديًا بفعل النخب الحاكمة التي تتشابك مصالحها الاقتصادية ومنظوماتها الأمنية وتحالفاتها الخارجية بشكل متزايد مع الولايات المتّحدة وإسرائيل، رغم أنّ الفئات الشعبية التي تحكمها لا تزال ترفض التطبيع رفضًا قاطعًا، إذ كشف «المؤشّر العربي» عن وجود معارضة كاسحة للاعتراف بإسرائيل في أنحاء المنطقة كافّة. هذا الفصام ليس عارضًا، بل هو فصام تكويني وبنيوي. لم يتطلّب التطبيع قطّ تشكيل كتلة مهيمنة شاملة تجمع بين الحكّام والمحكومين، بل يمكن أن يسري من خلال الوزارات والصناديق السيادية وشركات الطاقة والجيوش والشركات اللوجستية والمؤسّسات المالية الدولية، بينما تبقى المعارضة الشعبية على حالها. من هذا المنطلق، فإنّ تعريف مارينا كالكولي للتطبيع بوصفه إزاحة للقانون الدولي لصالح المنطق والصفقاتي، وصيغة من «نزع الصبغة الأمنية بمعزل عن الجماهير»، يجسّد طابعه القائم على هيمنة الطبقة الحاكمة بوضوح بالغ.

إلّا أنّ التطبيع لا يقتصر على الاتّفاقيات المبرومة من قبل الحكّام فحسب، بل يسعى كذلك إلى إعادة هندسة حقل المعرفة العامّة والبداهات الشعبية. لقد وصفت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) التطبيع بأنّه يمثّل «استعمار العقل» لأنّ الأمر الواقع يُصوّر كأنّه الأفق المنطقي الوحيد. فهكذا يتمّ تصوير الانهزام على أنّه تعقّل، والإذعان على أنّه صبر، والتخلّي عن الممكنات السياسية على أنّه واقعية، إذ يقال للمظلومين إنّ عليهم التكيّف مع الواقع الذي صنعه ظالمهم، بذريعة أنّ كلّ المسارات البديلة قد وُئدت سلفًا. ومن هذا المنظور، لا يقتصر التطبيع على مطالبة الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل فحسب، بل هو يطالب المجتمعات العربية بتذويت حتمية النظام الإقليمي الذي يبنى حولها.

وهنا تتجلّى الأهمّية السياسية لكتابات محمّد الكرد وباسل الأعرج ووليد دقّة. فكلّ منهم، على أصعدة مختلفة، يرفض الطلب الموجّه للكائن المستعمَر بالرضوخ للواقع الذي يفرضه الظالم على أنّه الحدّ الوحيد المُتاح لأفق الممكن. تؤسّس تحذيرات الأعرج من استدخال دعاية العدوّ، وإصرار دقّة على الصمود، لممارسة سياسية يتحوّل فيها الوعي نفسه إلى ساحة للصراع والمواجهة. فكما يعتمد التطبيع على البنية التحتية ورأس المال، فهو يعتمد كذلك على بثّ اليأس؛ إذ يحصد نجاحه الأكبر حين يُصوّر الفعل المقاوم على أنّه قد أُنهك واستنفد قبل أن يتعرّض للهزيمة فعليًا.

وعليه، فإنّ التطبيع هو الرابط لنظام إمبريالي إقليمي؛ إذ يقرن رأس المال الخليجي بالأمن والبنية التحتية الإسرائيلية، محوّلًا التبعية إلى اعتمادية متبادلة، ومختزلًا القضايا السياسية في صيغة صفقات، ليعيد ترجمة الهيمنة العسكرية إلى مصطلحات الاستقرار. إنّه مشروع طبقي وفضائي في آن واحد، يجمع بين الاستراتيجية الجيوسياسية وأيديولوجية الحياة اليومية. والأهمّ من ذلك، أنّه يحاول الفصل بين الحرب والسلم خطابيًا، في حين يقرنهما مادّيًا: فالنظام نفسه الذي يعمل على القصف والتهجير والسلب يعود لاحقًا حاملًا مذكّرات التفاهم وصفقات الطاقة وممرّات إعادة الإعمار، مطالبًا بأن تُفهم هذه الممارسات بوصفها النقيض التامّ لما هي عليه. لذلك ينبغي إدراك أبعاده المادّية والأيديولوجية معًا وفي ترابطهما، لا بمعزل عن بعضهما. بالتالي، فإنّ فهم التطبيع يقتضي بالضرورة رفض هذا الفصل، وتحليل المنظومة الإقليمية ككلّية متكاملة، لا يمثّل العنف والسلام فيها وجهين متناقضين، بل شكلان يقوم كلّ منهما على إدامة الآخر.

* باحث

«متراس» وبؤس المزاوجة بين المقاومة و«السنّية السياسية»

صدقي عاصور *

في ظل الحرب الحالية، نشرت منصّة «متراس» الفلسطينية عدة تقارير تتناول إيران وما حولها. وبالرغم من ذلك، استمرت المنصّة في السياسة التحريرية القائمة على أولوية تغطية التضامن الفلسطيني-السوري على تغطية التضامن الفلسطيني-اللبناني الجنوبي. هنالك شحّ في المراسلة بشأن أحداث جنوب لبنان. وفي جنوب سوريا، نشرت المنصّة تقريراً عن معتقلين في سجون الأسد باتوا مُعتقلين في سجون إسرائيل، على نحو يدلّل كم يرغب المحرّر في إطالة عمر هذا التضامن، متجاهلاً واقع مسار التطبيع بين كل من دمشق والسويداء مع إسرائيل.

هذا التضامن مع السوريين كان علمانيَّ و«حيفاويَّ» الطابع، لكن بعد خلافات «متراس» مع حلفائها في تلك النخبة الثقافية على إثر اتخاذ المنصّة موقفاً يعارض «فلسطنة» نقاش سياسات الهوية والليبرالية الثقافية الأميركية، ما أدّى إلى استقالة «علمانيّي متراس»، تبيّن أكثر الطابع الطائفي السنّي لموقفها من المسألة السورية. أخيراً، نشر الكاتب المصري بلال هشام على المنصة مقالاً عن الفرق بين العداء لإسرائيل والعداء لإيران، يُظهِر التناقضات الصارخة بين السنّية السياسية ومعاداة الإمبريالية.

القوة الخليجية الرابعة: كيف ننتقد إيران على نحو سليم؟

ليست مشكلة النص في معاداته لإيران فحسب بل اعتباره الغرب ككل عدواً سياسياً ووجودياً. هذا يذكّر بما قاله صادق جلال العظم: «لا غرابة في أن يستعيض الإسلاميون، في تفكيرهم السياسي، عن التعارض المألوف بين حركات التحرر الوطني من جهة والسيطرة الإمبريالية من جهة ثانية، بتعارض من نوع آخر، أي التعارض بين الشرق والغرب».

هذا يندرج في مغالطات منهجية صناعة الأعداء. فالنخب الغربية، أي «الناتو» في أوروبا والحزبان الجمهوري والديمقراطي في أميركا، يعيدون استغلال وإفقار الطبقات العاملة لشعوبهم (بمن فيهم المحافظون المسيحيون والثوريون اليهود المناهضون لإسرائيل) عن طريق صناعتهم للشرق كعدو وجودي تماماً كما تصنع البرجوازيات العربية الموالية والمعارضة أعداءها لمصادرة السياسة من الناس.

الطبقة الوسطى العربية المتفرّجة، البعيدة عن الحروب والصراعات، لطالما رأت في فلسطين فرصة لتأكيد صورتها كضحية دائمة للغرب، من ثم جاءت الثورة السورية كمنجم ذهب سيكولوجي لإعادة تأكيد هذه النظرة للذات من منظور طائفي قائم على «السنّية السياسية». فكرة أن إسرائيل تقمع المسلمين، أي الملياري مسلم، هي نرجسية متخيّلة تُدخِل الإنسان في معركة وهمية مع الكيان دون العيش تحت احتلاله أو تحمّل مشقّة وأعباء قتاله كما يعيش أهل فلسطين وأهل جنوب لبنان وجنوب سوريا وكما يعيش الإيرانيون في أيام القصف.

من هذا التفكير النرجسي يتم اشتقاق فكرة إيران كمجرمة بحق ملياري سنّي. بالبداية يدافع بلال هشام عن «فرحة السوريين» بقصف إيران. لكن إن كان ثمة «عدالة إلهية» تطاول كل من «آذى السوريين»، أليس غريباً أن يصبح من تعرّض لذلك القصاص بطلاً اغتالته إسرائيل أو أميركا، وألا ينبغي أن يموت بأن ينقلب عليه شعبه أو أن يصاب بمرض قاتل نتيجة لـ«دعاء المسلمين»؟

كذلك يتضامن الكاتب مع «مخاوف إخوتنا في الخليج»، وهذا أكثر ما يكشف لديه أولوية صراع «الأمّة/الطائفة» على الصراع الطبقي في مجتمعاتنا. من تغضبه إيران لأنها «دولة خليجية» تتدخّل في شؤون بلداننا يغضّ الطرف عن أنها القوة الرابعة بعد السعودية

> **المشكلة الأساسية في «السنّية السياسية» هي في إفقارها للإسلام السياسي كظاهرة واثقة صانعة للحضارة وتأجيجه كظاهرة نرجسية صانعة للأعداء ومؤكّدة للذات الضحية**

وقطر والإمارات في اتّباع هذه السياسة. ومن يغضب من أن نظام الأسد استحضر روسيا إلى سوريا يغضّ الطرف عن أن العرب استحضروا أميركا في الجزيرة العربية وفي غزو العراق (بالتعاون مع شيعة جورج بوش).

بإمكاننا نقد إيران بوصفها دولة رأسمالية-أمنية ذات رصيد من التدخل في كياناتنا الوظيفية الهشة، لكن من ناحية أخرى هو النقد ذاته الذي يذكر بأن الفرق بينها وبين الدول العربية هو في محاربتها لأميركا، وهذا لا يعني أننا والإيرانيين «أمة واحدة» في صراع مع أمم الغرب، بل إن إنجازات إيران في الميدان تفاقم أزمات النخب الغربية، ما يؤجّج أزمات نخب بلادنا ويزيد من إمكانية فرض التغيير السياسي بالإقليم.

الطائفية ليست طائفة بعينها... هي العدو

المشكلة الأساسية في «السنّية السياسية» هي في إفقارها للإسلام السياسي كظاهرة واثقة صانعة للحضارة، وتأجيجه كظاهرة نرجسية صانعة للأعداء ومؤكّدة للذات الضحية. نحن نتحدث هنا عن استيراد نموذج «السنّية السياسية» العراقي والسوري واللبناني (والذي قد يعاني من مظلومية حقيقية) والسلفي الخليجي (المتاجر بهذه المظلوميات) وفرضه عنوة على المجتمعات الفلسطينية والمصرية والمغاربية. بحيث تصبح مجازر ميدان رابعة مبرّراً لإدانة ضرب إيران للقواعد الأميركية في الخليج لأن الضحية في الحالتين سنّية!

ما لا يفهمه الإسلاميون المعادون لإيران هو أن المظلوميّة السنّية ليست حصراً نتاج قتال إيران لإسرائيل أو وجود إيران بالمنطقة، بل هو نتاج الطبيعة الطائفية للمجتمعات المشرقية والإرث العلماني العسكرتاري للأنظمة العربية، بداية من قمع اليمين الفاشي اللبناني للسنّة في الحرب الأهلية. مثلاً، الخطاب السوري المسيحي أو الدرزي العنصري تقشعر له الأبدان، حيث يعتبر رهاب الإسلام «نزعة صحية وإيجابية» على أثر ظهور الحركات الجهادية في المنطقة، وهو خطاب كاره للشيعة أو على الأقل يرى فيهم «أهون الشرّين».

ليست الفكرة هنا أن دم ابن غزة ليس غالياً بالنسبة إلى المشرقيين، لكنه ليس دماً «ليلكياً» كدم ابن الطائفة السنّية والدرزية والعلوية (صاحب مقولة «بشنو الفلسطيني أحسن مني»، العراقي غيث التميمي، غاضب من إيران لأنها ليست «وفية» للشيعة بقدر وفاء بول بريمر ومجلس الاحتلال الأميركي). وهذا أمر طبيعي في مشرق «عوديد ينون» العربي، فابن غزة هو أقرب إلى ابن رفح المصرية بطبيعته من قربه إلى أبناء الطائفة الواحدة في قرية مشرقية بعيدة.

في حال خروج «حماس» من الميدان، سوف تضعف أكثر مبررات السنّية السياسية في فلسطين كأساس لمعاداة الإمبريالية. أن تنشر «متراس» مقالاً يراعي «مخاوف الخليجيين» بعد الإبادة، هو تعبير عن أزمة النخب السياسية الفلسطينية ككل؛ «انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة» من الخليج والدوران الأبدي لـ«الثوار والمناضلين» في فلكه. لكنّ النخب ليست الناس. لا نريد أن تصبح فلسطين «كياناً متعالياً عن جسد الأمة يهون من آلام السوريين» كما يدعي بلال هشام، لكنّ المجتمع الفلسطيني بالفعل غريب عن المشرق، فحتى مع وجود جنرالات دروز إباديين في الجيش الإسرائيلي، فهو لم يستسلم أبداً للسنّية السياسية -إلا لدى بعض كتاب «متراس»- ولهذا إسناد أهل جنوب لبنان لغزة كان بحق حدثاً عربياً كونياً، ذلك لأنه أول حدث غير طائفي في المشرق منذ زمن بعيد.

* كاتب فلسطيني

أن أَفخَر بالجيل الذي أنتمي إليه

محمد فضل الله *

كتبتُ قبلاً عن أن الجيل الذي أَنتمي إليه، أولئك الذين وُلدوا تقريباً من أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات، أي أنهم وُلدوا مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وبداية ما سُمي «الحال الإسلامية» (الشيعية) في لبنان، أن هذا الجيل يتحمّل مسؤولية كبيرة في ما جرى خلال السنوات الأخيرة؛ ذلك أنه كان يُفترَض أن يكونوا الجيل الذي يطوّر الأفكار الأولية التي انطلقتْ منها الثورة بدل أن نبقى نكرّرها على مدى أربعين عاماً، خصوصاً وأن هذا الجيل نَعِم بمدة استقرار ومكانة غير مسبوقة في تاريخ الشيعة في لبنان.

بداية الحياة المهنية لهذا الجيل بَدأتْ فعلياً مع تحرير الجنوب عام ألفَين، ورافقها تقدّم على مستوى الطائفة في كل المجالات تقريباً، الاقتصادية (على الأقل قبل أزمة صلاح عز الدين عام 2009 التي تسبّبتْ باهتزاز مبكر في الثقة بالتقدّم الخطّي) والعلمية وضمن مؤسسات الدولة، إضافة إلى العسكرية بطبيعة الحال. بمعنى هو الجيل الذي عاش مرحلة مستمرة من الصعود غير المتوقف، وبدتْ ظاهرة الصعود هذه كما لو أنها «طبيعة الأمور»، مسار خطي يستمرّ دون جهد. الشعور بأن الأب الذي بالكاد أنهى الثانوية أصبح لديه ابن أنهى الجامعة ثم حفيد أنهى الدكتوراه، يُعطي انطباعاً بالتطوّر التلقائي. لكن هذا المنحنى يتوقّف هنا، أي أن ابن حامل الدكتوراه سيَحمل أيضاً دكتوراه في أفضل الأحوال، سيتوقّف هذا المسار الشعوري، وسيكون علينا البحث عن أشكال أخرى «نوعية» من العمل الفكري. طبعاً، يمكن الحديث عن الفئة المجايلة لنا في إيران كذلك الأمر، وهناك الكثير من المشتركات بين المجموعتَين، إلا أن «الآمال الكبيرة» التي كانت لدى المجموعة اللبنانية كان لها ما يبرّرها، وعلى الأرجح كانت أكبر من آمال المجايلين الإيرانيين.

وبدلاً من الانهمام بأخْذ زمام المبادرة للانتقال بـ«الحال الإسلامية» من الطور الأول البرعمي إلى أطوار متقدمة من البحث والتفكير، أبدى هذا الجيل عدم استعداد للمبادرة (بشكل محبط جداً)، ومبكراً بَدأ يبحث عن الضمانات والانتظام المؤسساتي لكل ما يمكن أن يقوم به، وتدريجياً بَدأتْ حال من انعدام التسييس تَسود أوساطنا في حين كان الجميع يتطلّع إلى الطموحات الوظيفية ضمن المؤسسة. كنتُ أسمّي ذلك «الشيخوخة المبكرة جداً» للبيئة. في السنوات الأخيرة قبل الحرب، كان الجميع (بالتحديد الجيل الذي وُلد مع انتصار الثورة) يَشكو من أن «المؤسسة» لا تَعمل كما هو مطلوب. إلا أن مسؤوليتنا عن تعطّل عمل المؤسسة بقيتْ خارج السؤال، كلّ يرمي بالمسؤولية على آخر أو آخرين. هذا لا يَعني أن الجيل الذي سبقنا كان مرحّباً بجهود من هذا النوع ويَفتح المجال بسهولة أمام التجريب والمبادرة، ولكننا جميعاً نَعلم أن الجهد (إنْ وُجِد لدى البعض) كان يتوقّف عند أول عقبة تواجهه، ولا أعلم ما هو المشروع الريادي الذي لا يواجه سلسلة لانهائية من العقبات، العبرة في المثابرة.

لكن هذا نَقدٌ يطاول المرحلة السابقة: اليوم، بعد بدء الحرب، الجيلُ الذي أَنتمي إليه يمكننا وصفه بأنه الأكثر تميّزاً (لأي مجال علمي أو مهني انتموا، أكانوا حزبيين أو غير حزبيين)، ولذلك أقول إنني أفخر بالانتماء إليه؛ كما لو أنهم يعوّضون كل الإهمال الذي سبق. هناك مستوى من الوعي بالمسؤولية الفردية عند هذا الجيل أكثر من الجيل الذي سبقه والأجيال التي أتت بعده؛ بمعنى الشعور بأن عليّ كفرد أن أقوم بعمل ما من أجل الخروج من الأزمة التي نحن فيها بدلاً من حال الترقّب التي تسود معظم الآخرين في الأجيال السابقة واللاحقة. حال الترقّب في سياقات كالتي نعيشها اليوم هي الأسوأ، ليس فقط لأنها تهدر طاقات نحن بأمس الحاجة إليها عبر «تحييد» هذه الطاقات بفعل الترقب، بل أيضاً لأنها مع الأموال التي يغدقها نواطير نفط شبه الجزيرة العربية على أبواقهم الإعلامية يصبح الترقب عبئاً على المبادرين، وبدلاً من أن يَنشغلوا بدراسة العدو تصبح الأولوية لـ«لملمة» الوضع الداخلي (أعتقد أن عبارة «نواطير» أكثر دقة في حال مشايخ النفط من عبارة «كومبرادور»). حتى أولئك الذين لم يمرّوا بالتنظيم يوماً، يُظهِرون مستوى غير عادي من المبادرة والشعور بأنهم مسؤولون عما ستؤول إليه الأوضاع. في حين تتقلّب معنويات الآخرين صعوداً ونزولاً بحسب الأخبار الواردة، يَنشغلون هم ليس بتحليل الأوضاع كمراقبين بل بما يمكن أن يبادروا إليه أو ينفّذوه. «ماذا يمكن أن أفعل؟» بدلاً من «إلى أين تؤول الأمور؟». سيكون من المثير أن نَعرف من أحد الكتّاب عن اتجاهات هذا الجيل على الجانب الإيراني، مدى التشابهات والاختلافات، خصوصاً وأنهم على الأرجح سيكونون المجموعة التي ستُعيد بالتعاضد تأسيسَ جبهة المقاومة.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى مسألة كانت دائماً تلفتني، وهي أنه في بيئة المقاومة كان هناك تحاش شبه مطبق لذكْر أسماء بعضنا البعض حين الكتابة؛ بمعنى أن المدرسة الفكرية هي ليستْ مجرد عدد من النقاط أو المحاججات، بل هي قبل كل شيء مجموع الردود والردود المقابلة على فكرة ما. لا أعلم إنْ كان مصدر ذلك أمنياً (واضح أنه لم يكن هناك داع لمثل هذه التخوفات)، رغم أن ذلك هوَ من بديهيات العمل الفكري، أن أردّ على ما قاله فلان بتقديم مقاربة مختلفة، وحتى النقاش الحوزوي، هناك دور محوري للردّ على استنباطات فلان وفلان، وإبداء الرأي حول التطابق أو الاختلاف معها من باب تطوير مقاربة شاملة وليس من باب «الحق في إبداء الرأي»؛ «يقول ونقول». هادي قبيسي، حسام مطر، علي فضل الله، بلال اللقيس، بشار اللقيس،... إضافة إلى أسماء بقيتْ مجهولةً بسبب عدم نشر أفكارها في صفحات هذه الجريدة أو يتسنّى لهم منصات أخرى، وقبلهم عبد الحليم فضل الله وحبيب فياض ونواف الموسوي، (الموسوي قدّم في خضمّ الأزمة الراهنة قراءة مهمة جداً ولافتة حول مفهوم الدولة عند الملا صدرا، أَستغرب لماذا لم تثر موجة من الردود والردود المقابلة؛ هذا جزء من مشكلتنا، ليس هناك نقاش بعد)... نحن بأمسّ الحاجة إلى هذا النقاش من شخص إلى شخص، وليس بالحديث عن هيولى أفكار هنا وهناك، ليس فقط لتطوير مدارس، بل أيضاً لخلق نقاط جذب، لأن نواطير نفط شبه الجزيرة العربية يدفعون كمّاً هائلاً من الأموال لخلْق أصوات اصطناعية في البيئة الشيعية، وعلينا أن نثبّت مرجعيات نقاشية قبل أن يتمكّنوا هم من ذلك. سيكون من الجيد أن نرسم خارطة الاتجاهات الفكرية والثقافية في بيئة المقاومة، وأي شريحة يمثّل هذا الاتجاه أو ذاك، هذا من أساسيات تفعيل النقاش وجعله مثمراً؛ طبعاً هذا غير مرتبط بالجيل الذي أتحدث عنه مباشرة، ولكن إذا أراد هذا الجيل إعادة تأسيس جبهة المقاومة، سيكون من الضروري أن يتطرّق إلى هذا الأمر.

أردتُ في هذا النص الموجز أن أقول لأبناء الجيل الذين وُلدوا بالتزامن مع الثورة الإسلامية في إيران إنني فخور بأنني واحد منهم وفخور بمستوى المسؤولية الذي يبدونه اليوم في اللحظة الأصعب، وإنني متأكد من أنهم سيؤسّسون مستقبلاً يعيد للثورة وَعْدها وأحلامها.

* باحث

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب المُحامي فيصل توفيق القنطار وكيل رمزي هاني عطايا أحد ورثة المُتوفي هاني محمد عطايا سندي ملكية بدل ضائع للمُورث في القسم 3 من العقار /1311/ عبيه وحصته في العقار /1605/ عبيه.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
يوسف شكر

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي طارق طربيه المُدعى عليهما: محمد إبراهيم رعد وايكيترينا ايفاخنيك والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/98 المُقامة من جوزيف ميشال الريس بموضوع إعلان بنوة الابن مايكل على اسم جوزيف ميشال الريس واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل المُستدعى ضدها: رولا محمد الخضرا والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2026/16 تاريخ 2026/2/12 المُقام من علي محمد خطار فواز ورفاقه والذي قضى باعتبار العقار /1760/ العباسية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام العُموم أمام دائرة التنفيذ المُختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي طارق طربيه المُدعى عليها البينا الكسفينا ايفدوكيموفا والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2025/49 تاريخ 2025/2/20 والذي قضى بفسخ زواج المُدعي زياد انطوان خليل من زوجته البينا الكسفينا ايفدوكيموفا وإعلان طلاقهما وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضية جوان أبي زيد.
تدعو هذه المحكمة كُل من المُدعى عليهم جاكلين الياس مندلق ونسيم انطوان ناصيف ومنى نسيم ناصيف وميرلا انطوان ناصيف وروميتا انطوان ناصيف المجهولي محل الإقامة للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيل كُل منهم القانوني لتبلغ أوراق الدعوى المُسجلة بالرقم: 2024/259 تاريخ 2024/4/2 والمُقدمة من المُدعي عبد الرحمن اسطا بموضوع حق مُرور وذلك بمُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان

عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
تُعلن بلدية كفردبيان بأنها وضعت جداول التكليف الأساسية عن مُختلف الرسوم البلدية عن عام /2026/ والسنين السابقة قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 وتعديلاته وتلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم في مبنى البلدية خلال الدوام الرسمي ضمن مُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية تاريخ 2026/8/6.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
وتعتبر البلدية هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي إلى كُل مُكلّف.
كفردبيان في: 2026/7/27
رئيس بلدية كفردبيان
جان العقيقي
التكليف 149

إعلان

جانب من يهمه الأمر
الموضوع: استئجار مبنى لمحكمة اللبوة الشرعية الجعفرية.
المرجع: المحاكم الشرعية الجعفرية.
بعد مُوافقة مُدير عام مجلس الوزراء بتاريخ 2026/4/16 تحت رقم 841/ص على نقل مقر محكمة اللبوة الشرعية الجعفرية لذلك.
تُعلن رئاسة المحاكم الشرعية الجعفرية أنها بحاجة لاستئجار مبنى لمحكمة اللبوة الشرعية الجعفرية حسب الشُروط التالية:
1 - أن لا يقل مساحة المبنى عن /7/ غُرف.
2 - إفادة عقارية.
3 - رخصة إسكان.
4 - خريطة مساحة.
5 - إفادة ارتفاق وتخطيط.
6 - سند تمليك.
7 - خريطة مُوقعة من قبل مُهندس تُبين قياسات الشقة بالتفصيل والمساحة كما تُبين صلاحيتها للاستعمال.
8 - صورة عن هوية المالك.
9 - صورة عن هوية العارض.
10 - توفر موقف سيارات.
11 - فمن له بناء بالمُواصفات المذكورة ويُريد تأجيره التفضل بمُقابلة رئاسة المحاكم الشرعية الجعفرية بيروت - الأونسكو مُقابل ثكنة فخر الدين مصحوب بالمُستندات المطلوبة وضمن أوقات الدوام الرسمي في مُدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ الإعلان.
رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا
الشيخ محمد كنعان
التكليف 151

إعلان نشر فقرة حُكمية

قررت محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا نشر القرار الصادر عنها بتاريخ 2026/7/28 المُسجل برقم 2026/36 في الاستدعاء رقم 2026/46 الذي قضى باعتبار السيدة منى سليم شحاده محجوراً عليها وتُعيين المُدعية كلايا سليم شحاده قيمة عليها لإدارة شُؤونها والعناية بها على أن يكون حق التوقيع لها ونشر القرار وتمثيلها في دعوى إزالة الشُيوع المُقامة بحقها.
رئيس القلم المناوب
حسين الموسوي

إعلان

عن إجراء مُباراة للتعاقد مع 15 شخصاً للقيام بمهام موثقي بيانات رقمية ومهام منفذي أرشفة إلكترونية لصالح وزارة العمل.
يُجري مجلس الخدمة المدنية إعتباراً من يوم الأربعاء في 2026/9/30 مُباراة للتعاقد مع 15 شخصاً للقيام بمهام موثقي بيانات رقمية ومهام منفذي أرشفة إلكترونية لصالح وزارة العمل.
يُمكن الإطلاع على شروط المُباراة وبرنامجها في مجلس الخدمة المدنية وعلى موقعه الإلكتروني الرسمي www.csb.gov.lb وتُقدم الطلبات في المجلس في مُهلة أقصاها يوم الإثنين في 2026/8/31.
وتُعلن النتائج على الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس وعلى لوحة الإعلانات المُخصصة لذلك في مدخله وذلك في مُهلة أقصاها يوم الإثنين في 2026/12/21.
بيروت في 2026/7/29
رئيس مجلس الخدمة المدنية
نسرين مشموشي
التكليف 156

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب سبع بطرس الحوراني بصفته وكيلاً عن المُحامي خالد سليم غزال سندي تمليك بدل عن ضائع قسم خاص للعقار رقم /141/ قسم 8 جديتا للمُوكلين حسين يوسف علاء الدين ونسرين عفيف القاسم وشهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم بنك بيروت ش.م.ل بالعقار رقم /141/ قسم 8 من منطقة جديتا العقارية.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب السيد محمد ضاهر بلوط وكيل عبد الله الياس بصيبص مالك العقار 6/4884 بيت مري سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
ليليان داغر

تبليغ مجهول مقام

صادر عن المحكمة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان بعبدا - الرئيس فيصل مكه.
تدعو المحكمة المُدعى عليه السيد حسن أديب ترمس لتبلغ أوراق الدعوى المُسجلة أمام المحكمة برقم أساس 2025/11957 والمُقامة من المُدعية عقيله أحمد منصور والرامية إلى أبطال عقد البيع رقم 2022/16535 تاريخ 2022/10/31 المُنظم لدى دائرة الكاتب العدل في بيروت الأستاذة عدوية الرفاعي والجاري على القسم رقم 15 من العقار رقم 2959/الدامور وبإعادة قيد القسم المذكور على اسم المدعية.
يجب حُضوركم إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكُل تبليغ لكم في قلم المحكمة لصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
فادي حميه

وفيات

نعوة

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
نائب رئيس مجلس النواب السابق
المحامي ميشال معلولي
المُنتقِل إلى رحمته تعالى، الثلاثاء 4 آب 2026.

على الغلاف

إحياء «المذكّرة» رهن سلوك واشنطن
طهران - مسقط: اتفاق موقّت حول «هرمز»

طهران - **محمد خواجوئي**

فتح الإعلان الإيراني عن التوصّل إلى اتفاق مع سلطنة عُمان على مسار عبور السفن في مضيق هرمز، مساء أمس، الباب أمام احتمال إحياء مذكرة التفاهم الموقّعة بين إيران والولايات المتحدة. ورهنت طهران هذا السيناريو بتنفيذ واشنطن التزاماتها، ومن ضمنها فكّ الحصار البحري الأميركي المفروض على الجمهورية الإسلامية ورفع العقوبات عنها والإفراج عن أرصدتها المجمّدة. ورغم أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كان استبق، من جهته، الاتفاق الإيراني - العماني بالإعلان أن المضيق سيُفتح بحلول اليوم، إلا أن التصريحات المتضاربة أضفت غموضاً على إمكانية إحياء المذكرة.

وفي معرض إعلانه الاتفاق مع سلطنة عُمان، قال نائب وزير الخارجية الإيراني، كاظم غريب آبادي، إن «جزءاً كبيراً من المسار الجديد في مضيق هرمز يقع في مياهنا الإقليمية، وجزءاً آخر في المياه العُمانية»، مضيفاً أنه «بموجب التفاهم، سيُغلق المسار الشمالي قرب جزيرة لارك والمسار الجنوبي في المياه العمانية».

وبيّن غريب آبادي أن «المسار الجديد مصمّم لمرور السفن التجارية في مياهنا الإقليمية دخولاً، وعبر أجزاء منها خروجاً»، متابعاً أنه «في ظروف الحرب سنفرض سيادتنا على مضيق هرمز، لكن في ظروف السلام ستكون الملاحة عادية». وأوضح أن «المسار الجديد المتّفق عليه مع عُمان، مؤقّت، لكنه قد يستمرّ شهرَين إلى 4 أو أكثر».

وشدّد على أن «من متطلّبات فتح مضيق هرمز تنفيذ أميركا تعهّداتها بشأن العقوبات والحصار والأصول المجمّدة»، مشيراً إلى أنه، في المرحلة الثانية بعد التفاهم مع عُمان، «نحتاج إلى تقييم استعداد أميركا لتنفيذ التزاماتها»، كاشفاً «أننا تلقينا رسائل من الولايات المتحدة تفيد باستعدادها للعودة» إلى هذه الالتزامات. ولفت إلى أن باكستان، بصفتها الدولة الوسيطة، دعت وزير الخارجية، عباس عراقجي، ورئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، إلى زيارتها «لكن الترتيبات النهائية لم تستكمل بعد».

وكان التلفزيون الإيراني نقل عن مصدر مطلع القول إن «الاتفاق مع سلطنة عمان حول مضيق هرمز لا علاقة له بفتح المضيق بشكل فوري». وأضاف المصدر أن «المفاوضات حول المضيق هي مفاوضات إيرانية - عمانية بحتة ولا علاقة لواشنطن بها. ولن يفتح هرمز -حتى في حال وجود اتفاق مع سلطنة عمان- إذا استمرّت الانتهاكات الأميركية. وفتح المضيق مشروط بتغيير واشنطن لسلوكها وتصحيح انتهاكاتها».

في المقابل، بدا ترامب مستعجلاً لزفّ خبر فتح مضيق هرمز، حتى قبل إعلان أيّ اتفاق مع إيران. إذ استبق الإعلان الإيراني عن التفاهم مع سلطنة عُمان بالقول إن المضيق «قد يُفتح اليوم أو غداً (أمس أو اليوم)». وكان أعلن ترامب، فجر أمس، أن «واشنطن تجري محادثات جيدة للغاية مع طهران التي تريد التوصل إلى اتفاق»، مدّعياً أن إيران «لا ترغب في التعرّض للضربات الأميركية»، معرباً عن أمله في ألّا يوجّه إليها ضربة قوية. كذلك، برزت مؤشرات إضافية على استعجال واشنطن التوصّل إلى اتفاق مع طهران، من بينها لجوء وزارة الخزانة الأميركية إلى رفع العقوبات المفروضة على طائرتَين وثلاث شركات طيران ذات صلة بـ«الحرس الثوري الإيراني»، واحدة منها شركة «فلاي بغداد» العراقية للطيران.

> **دعت باكستان عراقجي وقاليباف إلى زيارتها**

ومنذ ما قبل توقيع «مذكّرة التفاهم»، سعت إيران إلى تثبيت سيطرتها على حركة العبور في مضيق هرمز بوصفها مكسباً استراتيجياً في الحرب، وهي تعتبر ذلك حقّاً لها استناداً إلى البند الخامس من المذكّرة. وفي المقابل، حاولت الولايات المتحدة، عبر الضغط على عُمان، وإطلاق المسار الجنوبي للعبور من المضيق، منع أيّ تغيير في الترتيبات الأمنية للخليج و«هرمز»، وتجريد طهران من إحدى أدوات الضغط المهمّة في المفاوضات، بما يتيح لواشنطن انتزاع مزيد من التنازلات في الملف النووي.

وبالتزامن مع الانفراجة في المفاوضات العُمانية - الإيرانية، أكد وزراء خارجية السعودية ومصر وتركيا وباكستان، دعم الحلول الدبلوماسية وجهود الوساطة الباكستانية - القطرية بين واشنطن وطهران، وشدّدوا، بعد اجتماع في عمّان، على «أهمية التكاتف لضمان سلامة الممرّات في مضيقَي هرمز وباب المندب، واستقرار سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة»، وذلك وفق بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية «واس».

في غضون ذلك، أعلن الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، في مقابلة بثّها التلفزيون الرسمي الإيراني، أمس، أن التواصل مع المرشد الأعلى، مجتبى خامنئي، «صعب للغاية» حالياً. وقال إن «وجود مرشدنا الأعلى يشكّل نقطة قوة كبيرة جداً للبلاد، رغم أن التواصل معه أصبح الآن صعباً». وأوضح أن «المرشد كان له رأي بشأن مذكرة التفاهم، لكنه قال إنه إذا نالت المذكرة ثلاثة أرباع أصوات مجلس الأمن القومي الإيراني، فسيوافق عليها». وأشار إلى أن «مذكّرة التفاهم حظيت بتأييد 12 عضواً من أصل 13 في مجلس الأمن القومي»، مضيفاً أن «هذا يعني أن المرشد قَبِل برأي المتخصصين».

الاتفاق الإيراني - العماني لا يعني حكما العودة إلى التفاهم مع واشنطن (مهر الويب)

عودة القلق إلى إسرائيل: ترامب يريد اتفاقاً «بأيّ ثمن»

تسود الأوساط السياسية والأمنية في كيان العدو، مخاوف متصاعدة من تهميش إسرائيل في المسار الدبلوماسي الذي يبدو أنه عاد لينشط بين الولايات المتحدة وإيران. ويأتي ذلك بالتوازي مع تحذيرات من تراجع مخزون الصواريخ الاعتراضية الأميركية والإسرائيلية، وما قد يفرضه هذا التراجع من قيود على خوض جولة عسكرية جديدة وطويلة مع طهران. وأفادت «القناة 12» العبرية بأن المسؤولين الإسرائيليين «لا يتلقّون تحديثات أميركية مباشرة بشأن المفاوضات الجارية، ويعتمدون على قنوات غير مباشرة لمعرفة تطوّرات المحادثات التي تقودها الولايات المتحدة مع إيران وسلطنة عمان، ولا سيما تلك المرتبطة بتنظيم آلية العمل في مضيق هرمز والعودة إلى مذكّرة التفاهم بين الطرفين». ونقلت القناة عن مسؤول إسرائيلي قوله إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «يريد التوصّل إلى اتفاق بأيّ ثمن»، وإن المسافة بين السلام والحرب لدى ترامب «لا تتعدّى المسافة بين الأحرف على لوحة المفاتيح».

وفي الاتجاه نفسه، أشار مراسل «القناة 12»، يارون أبراهام، إلى أن «إسرائيل لا تُعدّ نفسها شريكاً في المسار الدبلوماسي»، مضيفاً أن مسؤوليها يشعرون بأنهم «غير مطّلعين على تفاصيل الجهود التي تقودها واشنطن». كذلك، رأى المعلّق العسكري في «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أن إسرائيل تحوّلت، منذ توقيع مذكّرة التفاهم الأميركية ـ الإيرانية في حزيران/ يوليو الماضي، إلى «دولة تابعة للولايات المتحدة، بعدما كانت شريكاً كاملاً لها في المشاورات الدبلوماسية»، واصفاً هذا التحوّل بأنه «امتداد كارثي» للسياسة الأميركية.

وكان خرج رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ليكرّر تعهّده بمواصلة العمل لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، «سواء جرى التوصّل إلى اتفاق معها أم لا». وقال نتنياهو، أمس، إن ترامب هو «أعظم أصدقائنا»، وإن حكومته تقدّر جهود الأخير في مواجهة طموحات إيران، لكنه شدّد على أن «وجود إسرائيل ليس موضع تفاوض»، مشيراً إلى أن الكيان «يعيش أحداثاً عسكرية وسياسية متسارعة». وزعم نتنياهو أن قائد «الحرس الثوري» الإيراني أعلن نية بلاده مواصلة تطوير السلاح النووي، مؤكداً أنه، في المقابل، «مصمّم على منع إيران من امتلاك» هذا السلاح. كذلك، ادعى أن قادة في المنطقة وأوروبا والعالم أبلغوه بأنهم يريدون من إسرائيل مواجهة ما سمّاه «الإسلام المتطرف».

وفي ظلّ القلق من تهميش الدور الإسرائيلي من قبل واشنطن، وضبابية الصورة بالنسبة إلى تل أبيب، تحافظ المؤسّسة الأمنية في كيان العدو على حال تأهب استعداداً لاحتمال استئناف الحرب ضدّ إيران. وبحسب «معاريف»، يسود تقدير إسرائيلي بأن «القتال قد يتجدّد خلال وقت قصير جداً»، وأنه لا يمكن إغلاق الملف الإيراني من دون تسوية مسألتَي البرنامج النووي واليورانيوم المخصّب الموجود لدى طهران.

وتتزامن هذه الاستعدادات مع تقارير أميركية وإسرائيلية عن نقص في المعدّات العسكرية اللازمة لأيّ مواجهة جديدة. إذ تحدّثت مصادر أميركية عن «نقص حادّ» في الصواريخ الاعتراضية والهجومية، بما قد يحدّ من حرية العمل العسكري ضدّ إيران. وأفادت شبكة «سي إن إن» بأن «الجيش الأميركي استخدم نحو 80 في المئة من مخزون صواريخ منظومة «ثاد» الاعتراضية خلال المواجهة مع إيران، إضافة إلى قرابة نصف مخزون صواريخ منظومة «باتريوت»، لا سيما في التصدّي للهجمات الإيرانية على القواعد الأميركية في المنطقة». ووفق التقرير، حذّر «البنتاغون»، الرئيس ترامب، مراراً خلال الأسابيع الماضية، من أن «انخفاض مستوى المخزونات قد يؤدي إلى عواقب خطيرة في حال اندلاع جولة قتالية طويلة أخرى، وخصوصاً أن الصواريخ الأميركية الاعتراضية تُستخدم في مواجهة الصواريخ البالستية الإيرانية التي تستهدف القواعد الأميركية ودول الخليج وإسرائيل».

> **المسؤولون الإسرائيليون لا يتلقّون تحديثات أميركية مباشرة بشأن المفاوضات الجارية**

أمّا في تل أبيب، فنقلت «القناة 15» العبرية تحذيرات من داخل المؤسسة الأمنية من «نقص خطير في الموازنات المخصّصة لتعزيز القدرات العسكرية». وتجيء هذه التحذيرات وسط دعوات إلى عدم تكرار ما وصفته القناة بـ«خطأ» عدم استعداد جيش العدو للحرب قبل السابع من تشرين الأول 2023، أو العودة إلى حال النقص في الصواريخ الاعتراضية التي ظهرت خلال الجولة السابقة مع إيران».

وفي المقابل، خرجت أصوات من داخل الكيان، تحاول تكذيب المعلومات حول نقص الذخائر. إذ نفى مسؤولون أمنيون إسرائيليون صحة تلك التقارير، مؤكدين، بحسب «معاريف»، عدم وجود نقص حقيقي في الصواريخ الاعتراضية لدى جيش العدو، ولا لدى الجيش الأميركي. ومن جهته، اعتبر الرئيس السابق لـ«شعبة الاستخبارات العسكرية» الإسرائيلية على القواعد الأميركية في المنطقة»، ووفق التقرير، حذّر «البنتاغون»، الرئيس ترامب، مراراً خلال الأسابيع الماضية، من أن «انخفاض مستوى المخزونات قد يؤدي إلى عواقب خطيرة في حال اندلاع جولة قتالية طويلة أخرى، وخصوصاً أن الصواريخ الأميركية الاعتراضية تُستخدم في مواجهة الصواريخ البالستية الإيرانية التي تستهدف القواعد الأميركية ودول الخليج وإسرائيل».

أمّا في تل أبيب، فنقلت «القناة 15» العبرية تحذيرات من داخل المؤسسة الأمنية من «نقص خطير في الموازنات المخصّصة لتعزيز القدرات العسكرية». وتجيء هذه التحذيرات وسط دعوات إلى عدم تكرار ما وصفته القناة بـ«خطأ» عدم استعداد جيش العدو للحرب قبل السابع من تشرين الأول 2023، أو العودة إلى حال النقص في الصواريخ الاعتراضية التي ظهرت خلال الجولة السابقة مع إيران».

وفي المقابل، خرجت أصوات من داخل الكيان، تحاول تكذيب المعلومات حول نقص الذخائر. إذ نفى مسؤولون أمنيون إسرائيليون صحة تلك التقارير، مؤكدين، بحسب «معاريف»، عدم وجود

العراق

لا ثقة بموعد خروج الاحتلال
المقاومة للحكومة: السلاح ليس للتفاوض

بغداد - **فقار فاضل**

مع بدء العدّ العكسي للموعد المفترض لخروج قوات «التحالف الدولي» من العراق، والمحدّد في نهاية أيلول، عمدت الولايات المتحدة إلى تنفيذ عدوان مشترك مع السعودية على مقارّ قوات «الحشد الشعبي»، وهو ما زاد موقف رئيس الوزراء، علي الزيدي، حراجة. إذ في الوقت الذي يحاول فيه الزيدي المناورة حيال الضغوط الأميركية الهادفة إلى نزع سلاح فصائل المقاومة والاستجابة لها جزئياً، جاء العدوان ليسهم في زيادة مشروعية هذا السلاح، ويعزّز الرأي القائل بضرورة بقائه.

ورغم أن الحكومة دفعت خلال الأسابيع الماضية في اتجاه تفعيل الحوار مع الفصائل، وذلك ضمن رؤية تقوم على انتقال تدريجي لملف السلاح إلى إطار الدولة، فإن المواقف الصادرة عن أبرز قوى «المقاومة الإسلامية»، تؤشّر إلى اتساع الفجوة بين الطرفين. إذ تتمسّك المقاومة بأن أيّ نقاش حول مستقبل السلاح يبقى مشروطاً بانسحاب القوات الأجنبية بصورة كاملة، وإنهاء النفوذ الأميركي، وتوفير ضمانات لحماية العراق من أيّ اعتداءات خارجية.

ويقول عضو حركة «الصادقون» النيابية، حبيب الحلاوي، لـ«الأخبار»، «إننا لن نتخلّى عن سلاحنا إلا بالشهادة. فهو عقيدتنا قبل أن يكون وسيلة للدفاع، وقد حمى العراق من العدوان عبر تاريخ طويل من المقاومة». ويضيف أن الحركة «تدعم هيبة الدولة والقانون، وترحّب بأيّ تحرك حكومي، إلا أن المرحلة التي يمرّ بها العراق شديدة الخطورة، ولا يمكن التعامل مع ملف السلاح بمعزل عن حجم التهديدات القائمة».

بدوره، يذهب رئيس كتلة «المنتصرون»، فالح الخزعلي، إلى موقف أكثر تشدّداً، مؤكداً أن «سلاح المقاومة شرف، وسندافع عنه داخل البرلمان وخارجه»، معتبراً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن الدعوات إلى نزع هذا السلاح «تندرج ضمن مخطّط صهيوني يهدف إلى تجريد المقاومة من عنصر القوة، بعدما أفشلت مشاريع الاحتلال». ويرى أن استمرار «الاحتلال والتهديدات وخرق السيادة، أمور تجعل الإبقاء على السلاح لازماً»، مؤكداً في الوقت نفسه «دعم الحوار مع الحكومة إذا كان هدفه حماية العراق وسيادته»، مستدركاً بأن «الضربات الأخيرة التي استهدفت فصائل الحشد الشعبي، جعلت الثقة بأيّ تفاهمات ترعاها واشنطن شبه معدومة».

في السياق نفسه، أكد مصدر قيادي في أحد فصائل المقاومة، لـ«الأخبار»، أن «الفصائل لا تثق بوعود خروج القوات الأجنبية نهاية أيلول»، واصفاً الموعد المعلن بأنه «مجرد أكذوبة». وأشار إلى أن «جميع التشكيلات تعيش حال استنفار. والفصائل تعتبر انتهاء مراسم زيارة الأربعين محطة مفصلية لإعادة تقييم المشهد»، مضيفاً أن «سلاح المقاومة ليس مطروحاً للتفاوض حالياً، وأن أيّ اعتداء جديد سيقابَل بردّ مباشر».

> **العدوان السعودي - الأميركي أسهم في زيادة مشروعية بقاء السلاح**

وجاء البيان الأخير للأمين العام لـ«كتائب حزب الله»، أبو حسين الحميداوي، ليكرّس هذا الاتجاه؛ إذ أكد التمسّك بسلاح المقاومة والعمل على تطويره، معتبراً أن التوتر الإقليمي والعدوان الأميركي - السعودي، يفرضان تعزيز القدرات العسكرية لا تقليصها. كما ربط البيان بين ما يجري في المنطقة، وبين ضرورة الحفاظ على الجاهزية الأمنية والإعلامية، في رسالة تعكس قناعة داخل الفصائل بأن مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي قد لا تكون أقلّ توتراً من المرحلة السابقة.

ولم يقتصر الرفض على «كتائب حزب الله»؛ إذ اعتبرت حركة «النجباء» وحركة «كتائب سيد الشهداء»، أيضاً، في بيانَين لهما، أن ملف نزع السلاح يمثّل، مطلباً أميركياً وإسرائيلياً وخليجياً، مشدّدتَين على أن أيّ معالجة داخلية لهذا الملف يجب أن تسبقها جملة من الاستحقاقات، أبرزها الانسحاب الأميركي الكامل، وإقرار قانون «الحشد الشعبي»، وبناء منظومة دفاع جوي قادرة على حماية السيادة العراقية، إلى جانب تحقيق استقلال القرار الاقتصادي والمالي.

في المقابل، تواجه حكومة الزيدي ضغوطاً متزايدة لتنفيذ البرنامج الحكومي الذي تعهّد بحصر السلاح في يد الدولة، في وقت تشير فيه مصادر سياسية إلى تراجع حماس بعض قوى «الإطار التنسيقي» لحسم هذا الملف، خشية انعكاساته السياسية والأمنية. مع ذلك، تسعى الحكومة إلى إبقاء باب الحوار مفتوحاً بما يمنع انزلاق البلاد إلى مواجهة داخلية، في وقت تستمرّ فيه اجتماعات «ائتلاف إدارة الدولة» التي تبحث، إلى جانب الملف الأمني، الأزمة المالية، وتداعيات تراجع الإيرادات النفطية.

ويرى الخبير الأمني، محمد العلي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الحكومة تجد نفسها أمام معادلة معقّدة، بين التزاماتها الدولية وبرنامجها الداخلي من جهة، وبين الواقع الميداني للفصائل من جهة أخرى». ويشير إلى أن «الضغوط الأميركية تتصاعد مع اقتراب موعد إنهاء الوجود العسكري، إلا أن أيّ محاولة لفرض حلول سريعة ستؤدي إلى نتائج عكسية، لأن الفصائل تنطلق من قناعة بأن البيئة الأمنية والإقليمية لا تزال غير مستقرّة». ويرى أن «المسار الأكثر واقعية يتمثّل في استمرار التفاوض، وبناء تفاهمات تدريجية تضمن تعزيز سلطة الدولة من دون الوصول إلى صدام داخلي، وهو الخيار الذي يبدو أن الحكومة تتمسّك به حتى الآن، في انتظار ما ستفرضه استحقاقات نهاية أيلول والتطورات الإقليمية المقبلة».

إلى ذلك، انعقد لقاء جمع وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، بنظيره العراقي، فؤاد حسين، في عمّان. وقالت وزارة الخارجية السعودية، في بيان صدر في ختام الاجتماع، إن الجانبَين شدّدا على «ضرورة ألّا تتحول الأراضي العراقية إلى منطلق للاعتداء على دول الجوار»، في حين لم يصدر أيّ موقف عراقي بخصوص اللقاء.

اليمن

استهداف الخطوط النفطية البديلة
صنعاء تنقل عملياتها إلى شمال «الأحمر»

صنعاء - **رشيد الحداد**

في إطار الحصار الذي أعلنت فرضه على المملكة، وسّعت صنعاء، خلال اليومَين الماضيين، استهدافاتها للسفن والمنشآت السعودية. وغداة استهدافها مطار جيزان جنوبي المملكة، نقلت تلك القوات عملياتها البحرية ضدّ ناقلات النفط السعودية من جنوب البحر الأحمر إلى شماله، معلنةً ضمّ بدائل تصدير النفط السعودي التي لجأت الرياض إليها، الأسبوع الماضي، لتصدير الخام عبر البحر الأبيض المتوسط، إلى قائمة الأهداف.

وللمرّة الثانية في غضون 48 ساعة، أعلنت قوات صنعاء على لسان متحدثها العسكري، العميد يحيى سريع، استهداف ثاني سفينة نفط سعودية في البحر الأحمر. ووفق سريع، فقد استُهدفت سفينة «Daisy» النفطية السعودية في خليج عدن بصاروخ باليستي، وهو ما أدى إلى إصابتها وإجبارها على العودة. وكان سريع أعلن، في وقت سابق أمس، تنفيذ عملية عسكرية ضد ناقلة نفط سعودية تدعى «وفاء»، وذلك في أثناء محاولتها كسر قرار الحظر اليمني بالقرب من ميناء ينبع، مضيفاً أن العملية نُفّذت بواسطة عدد من الصواريخ البالستية، وأن الإصابة كانت دقيقة. وأشار إلى أن «العدو السعودي اتجه لتحويل مسار السفن النفطية باتجاه شمال البحر الأحمر، بعد أن نجحت قواتنا في إحكام الحصار البحري على السعودية في جنوب البحر الأحمر»، جازماً أن العمليات ضدّ السفن وناقلات النفط السعودية سوف تتواصل في جنوب البحر وشماله، مؤكداً «اعتزام قوات صنعاء إطباق الحصار البحري على الرياض، وإغلاق كافة المنافذ البحرية التي تحاول عبرها (الأخيرة) الالتفاف على الحصار اليمني». وأفاد بأن عملية استهداف الناقلة «وفاء» تعدّ الثامنة من نوعها، مضيفاً أن قوات صنعاء تمكّنت من منع 29 سفينة سعودية من المرور في البحرين الأحمر والعربي، منذ بدء الحصار قبل أكثر من أسبوع.

ووفق مراقبين فإن إغلاق منفذ التصدير -عبر خطوط نقل «سوميد»- إلى ميناء سيدي كرير الواقع على البحر المتوسط، سيدفع السعودية إلى طرق الأبواب الدبلوماسية من جديد، وذلك لتقليص خسائرها اليومية الناتجة من تراجع معدّل صادراتها النفطية إلى نحو 50 %. ويصف مصدر عسكري مطلع في صنعاء، من جهته، في حديث إلى «الأخبار»، نقل العمليات إلى شمال البحر الأحمر بالتحوّل الاستراتيجي المهمّ، معتبراً أن هذا التحوّل «يقلّص خيارات المناورة أمام النظام السعودي الذي لا يزال يرفض الاستجابة للمطالب المشروعة التي تقدّمت بها صنعاء».

وسخر المصدر من ادعاءات الرياض والحكومة التابعة لها في عدن بشأن إغراق قوات صنعاء سفينة شحن هندية في البحر الأحمر، أول من أمس، واصفاً ما حدث للسفينة الهندية بـ«العملية المكشوفة التي فشل المخرج السعودي في تنفيذها». وفي الاتجاه نفسه، أكدت مصادر ملاحية في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن العمليات العسكرية اليمنية محدّدة باستهداف السفن وناقلات النفط السعودية.

بالتوازي، تبنّت قوات صنعاء عملية استهداف مطار جيزان الدولي الواقع جنوبي المملكة بعملية، بواسطة طائرة مسيّرة، وقالت إن هذه العملية «جاءت في إطار الردّ المشروع جراء قيام السعودية باختراق الأجواء اليمنية». وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن الاستهداف أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالرادار الرئيس التابع للمطار، وهو ما انعكس سلباً على سير العمليات التشغيلية فيه وتسبّب في تعطيل الملاحة الجوية.

وفي وقت راجت فيه أنباء عن وجود مفاوضات بين السعودية وحركة «أنصار الله»، أكد عضو المكتب السياسي للحركة، حزام الأسد، أن «المحادثات والحوارات التي تُجرى اليوم مع العدو السعودي هي التي تقوم بها قواتنا البحرية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن». وأضاف، في منشور على منصة «إكس»، أن «العدو لا يفهم إلا هذا النوع من الحوارات والمحادثات بعد أن تنضل من الحوارات والاتفاقات التي جرت معه خلال السنوات الماضية».

الحدث

وقف الاغتيالات في غزّة

إسرائيل «تبيع» ترامب التزاماً

غزة - **يوسف فارس**

على مدى ثلاثة أيام، تعاملت إسرائيل مع خارطة الطريق التي تبنّاها «مجلس السلام» والرئيس الأميركي دونالد ترامب، بمزيج من التصعيد العسكري والمناورة السياسية. فبعدما بشّر الوسطاء بقرب التوصّل إلى اتفاق يقضي بوقف الاغتيالات والانتقال إلى المرحلة الثانية من الخارطة، ردّت إسرائيل بمجازر أوقعت 20 شهيداً، ثمّ نفّذت عملية اغتيال جديدة بعد ساعات من إعلان ترامب الاتفاق على «المرحلة الثانية»، قبل أن تتراجع أمس، وتُوقف عمليات الاغتيال والقصف، في ما بدا استجابة لضغوط أميركية. وبحسب «القناة 15» العبرية، أبلغت إسرائيل، «مجلس السلام»، اعتماد سياسة جديدة تقتصر على استهداف تدريجياً داخل القطاع في مقابل انسحاب إسرائيلي متزامن.

وفي أعقاب تلك الإدانات، وبالتزامن مع التسريبات حول وقف الاغتيالات، أعلن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أنه «عازم على تحقيق مصالحنا الأمنية، ولن ننسحب من الخطوط في قطاع غزة حتى تجريد حماس من سلاحها بالكامل»، مضيفاً «(أننا) نوجّه قوات الجيش لعمل كلّ ما يلزم للدفاع عن أنفسهم وعن مواطنينا وأراضينا». وأشار إلى أن «الرئيس ترمب وفريقه يعتقدان أن بالإمكان تجريد حماس من سلاحها وجعل قطاع غزة منزوع السلاح ونحن نفحص ذلك».

> **يبدو أن نتنياهو قرّر التعامل مع الاتفاق بمنطق «نصف لا ونصف نعم»**

متابعاً أن «الأميركيين أرسلوا إلينا مسودة ولم نوافق عليها وأرسلنا ملاحظاتنا عليها». وكان نتنياهو، شدّد، بعد عودته من الولايات المتحدة، على أن إعادة إعمار غزة لن تبدأ قبل تجريد «حماس» من سلاحها، مجدّداً التلويح بخيار تهجير سكان القطاع. وإذ استبق نتنياهو بهذه التصريحات لقاءه الأخير بملادينوف، فلم تمضِ سوى ساعة على اللقاء المذكور، حتى أصدر «مجلس السلام» بياناً تبنّى فيه عملياً الموقف الإسرائيلي، معتبراً أن الهدف النهائي من الاتفاق هو «نزع السلاح الكامل» والانتقال إلى حكم مدني، مؤكداً وجود تفاهم مشترك مع إسرائيل حول هذه الغاية». وأمّا الفقرة الأخطر في البيان، فربطت «الانسحاب الكامل لجيش الاحتلال إلى ما وراء الخطّ الأصفر بإتمام عملية نزع السلاح، بما يشمل الأسلحة الخفيفة والثقيلة والأنفاق»، الأمر الذي يناقض التفاهمات التي جرى التوصّل إليها في القاهرة، والتي قامت على تزامن الانسحاب مع بدء تنفيذ ترتيبات السلاح.

إزاء ذلك، ومع إعادة «مجلس السلام» الأمور إلى المربّع الصفر، أعلنت فصائل المقاومة تمسّكها بما اتُّفق عليه، فيما تصاعدت الاعتراضات داخل حكومة نتنياهو في هذا الشأن. وطالبت الوزيرة أوريت ستروك والوزير بتسلئيل سموتريتش بإعادة التصويت على الاتفاق داخل «الكابينت»، مدّعيَيْن أن بنوده «لا تضمن نزعاً حقيقياً لسلاح غزة، وتسمح بانسحاب الجيش قبل استكمال هذه العملية، ولا تربط إعادة الإعمار بنزع السلاح، كما تعيد طرح إقامة الدولة الفلسطينية هدفاً سياسياً».

وفي خضمّ هذا الجدل، يبدو أن نتنياهو قرّر التعامل مع الاتفاق بمنطق «نصف لا ونصف نعم»؛ إذ إنه يرفضه سياسياً، لكنه يلتزم جزءاً منه ميدانياً - أي وقف الاغتيالات -، وهو يستهدف، من وراء ذلك، تجنّب الصدام مع ترامب - خلال مهلة الـ14 يوماً -، مع الاحتفاظ بهامش يسمح له باستئناف العمليات العسكرية متى شاء، وفي الوقت نفسه، نقل مسؤولية تنفيذ الاتفاق إلى الوسطاء و«حماس» - عبر الإصرار على استكمال نزع السلاح قبل أيّ انسحاب إسرائيلي -. وهكذا، تبدو إسرائيل مُعنيّة بإبقاء الاتفاق مُعلّقاً أكثر من حرصها على إنجازه؛ فهي تطالب بتسليم جميع الأسلحة الموجودة، بما فيها أسلحة العشائر، رغم محدودية أثرها العسكري - في محاولة لإسقاط شرعيتها ورمزيتها -، فيما تُواصل في المقابل تسليح ميليشيات العملاء ودفعها إلى استعراض قوتها، متطلّعةً من خلف هذه المناورة إلى دفع «حماس» إلى التراجع عن التزاماتها، وتحميلها بالتالي مسؤولية انهيار الاتفاق والعودة إلى الحرب.

وفي ضوء كلّ تلك الأعاصير والمناورات، تجد فصائل المقاومة نفسها أمام خيارات عصيبة: فهي لا تستطيع التراجع عمّا وافقت عليه في القاهرة، كما لا تريد منح إسرائيل الذريعة التي تبحث عنها لاستئناف الحرب الواسعة واستكمال مشروع التهجير.

اكتفى رئيس «مجلس السلام» بإدانة «غارات أوقعت ضحايا مدنيين ودحرت إعدادات طبّية»، من دون تسمية إسرائيل (من الويب)

سوريا

«قسد» تتطلّع إلى ضمانات أوروبية

لقاء الشرع - عبدي: «الدمج» لا يزال متعثراً

عامر علي

بعد تكهّنات من قبل وسائل إعلام مقرّبة من السلطات الانتقالية حول اقتراب موعد حلّ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، لم يَخرج اللقاء بين الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، وقائد «قسد»، مظلوم عبدي، بأيّ نتائج حقيقية، وذلك في ظلّ استمرار العقبات التي تحول دون إتمام عمليّة دمج القوات الكردية، وفقاً لاتفاق 29 كانون الثاني بين الطرفين. اللقاء الذي حضرته الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة الذاتية» الكردية، إلهام أحمد، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، ومحافظ دير الزور زياد العايش، ذكرت «وكالة الأنباء السورية» (سانا) أنّه ناقش استكمال تنفيذ الاتفاق المذكور، ومتابعة مسار اندماج «قسد» ضمن مؤسّسات الدولة، من دون أيّ تفاصيل إضافية، في وقت تحدثت فيه تسريبات كردية عن أن الاجتماع لم يخرج بأيّ نتائج يمكن أن تفضي إلى حلّ «قسد» و«الإدارة الذاتية»، بحسب ما كانت تأمله دمشق.

وفي هذا السياق، ذكرت مصادر مطلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الملفات العالقة في عملية الدمج لا تزال ذاتها، مبيّنةً أن أحدها يتعلّق بحجم القوات الكردية التي يجب دمجها بالجيش السوري الناشئ؛ إذ لا ترغب السلطات الانتقالية في دمج كلّ القوات، وتحرص على إبقاء نسبة وازنة من «قسد» خارج إطار الهيكلية الجديدة، وهو ما ترفضه الأخيرة. وإلى جانب ذلك، لا يزال ملف «وحدات حماية المرأة» يمثّل إشكالية بالنسبة إلى السلطات، التي لم تتمكّن حتى الآن من إيجاد مخرج مناسب لدمج الوحدات النسائية الكردية، في ظلّ عدم وجود قوات نسائية في وزارة الدفاع، والحديث المستمر عن إمكانية دمج المقاتلات الكرديات ضمن هيكلية وزارة الداخلية.

ويأتي لقاء الشرع وعبدي بعد يوم من استقبال الأول رئيس إقليم «كردستان العراق»، نيجيرفان بارزاني، الذي أدى دوراً كبيراً في الوساطة بين السلطات الانتقالية و«قسد». وفي هذا الإطار، وصف عبدي، في منشور له على موقع «إكس»، زيارة بارزاني إلى سوريا بـ«التاريخية»، مشيراً إلى أن الأخير «أدى دائماً دوراً مهمّاً في دعم القضية الكردية في سوريا وكردستان عموماً».

> **نفى العراق وجود أي تحركات عسكرية سورية جديدة على الجانب السوري**

ونحن على ثقة بأن هذه الزيارة سيكون لها تأثير إيجابي في استقرار سوريا وحلّ القضية الكردية في المنطقة».

كذلك، جاء هذا اللقاء بعد جولة أوروبية أجراها عبدي شملت إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وعقد خلالها لقاءات مع مسؤولين أوروبيين تناولت مستقبل شمال شرق سوريا، وملف دمج «قسد»، وسبل الحصول على ضمانات أوروبية يمكن عبرها الضغط على السلطات الانتقالية لم تتمكّن حتى الآن من إيجاد مخرج مناسب لدمج الوحدات النسائية الكردية، في ظلّ عدم وجود قوات نسائية في وزارة الدفاع، والحديث المستمر عن إمكانية دمج المقاتلات الكرديات ضمن هيكلية وزارة الداخلية.

ويأتي لقاء الشرع وعبدي بعد يوم من استقبال الأول رئيس إقليم «كردستان العراق»، نيجيرفان بارزاني، الذي أدى دوراً كبيراً في الوساطة بين السلطات الانتقالية و«قسد». وفي هذا الإطار، وصف عبدي، في منشور له على موقع «إكس»، زيارة بارزاني إلى سوريا بـ«التاريخية»، مشيراً إلى أن الأخير «أدى دائماً دوراً مهمّاً في دعم القضية الكردية في سوريا وكردستان عموماً».

> **نفى العراق وجود أي تحركات عسكرية سورية جديدة على الجانب السوري**

وننحن على ثقة بأن هذه الزيارة سيكون لها تأثير إيجابي في استقرار سوريا وحلّ القضية الكردية في المنطقة».

كذلك، جاء هذا اللقاء بعد جولة أوروبية أجراها عبدي شملت إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وعقد خلالها لقاءات مع مسؤولين أوروبيين تناولت مستقبل شمال شرق سوريا، وملف دمج «قسد»، وسبل الحصول على ضمانات أوروبية يمكن عبرها الضغط على السلطات الانتقالية لم تتمكّن حتى الآن من إيجاد مخرج مناسب لدمج الوحدات النسائية الكردية، في ظلّ عدم وجود قوات نسائية في وزارة الدفاع، والحديث المستمر عن إمكانية دمج المقاتلات الكرديات ضمن هيكلية وزارة الداخلية.

ويأتي لقاء الشرع وعبدي بعد يوم من استقبال الأول رئيس إقليم «كردستان العراق»، نيجيرفان بارزاني، الذي أدى دوراً كبيراً في الوساطة بين السلطات الانتقالية و«قسد». وفي هذا الإطار، وصف عبدي، في منشور له على موقع «إكس»، زيارة بارزاني إلى سوريا بـ«التاريخية»، مشيراً إلى أن الأخير «أدى دائماً دوراً مهمّاً في دعم القضية الكردية في سوريا وكردستان عموماً».

> **نفى العراق وجود أي تحركات عسكرية سورية جديدة على الجانب السوري**

وننحن على ثقة بأن هذه الزيارة سيكون لها تأثير إيجابي في استقرار سوريا وحلّ القضية الكردية في المنطقة».

كذلك، جاء هذا اللقاء بعد جولة أوروبية أجراها عبدي شملت إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وعقد خلالها لقاءات مع مسؤولين أوروبيين تناولت مستقبل شمال شرق سوريا، وملف دمج «قسد»، وسبل الحصول على ضمانات أوروبية يمكن عبرها الضغط على السلطات الانتقالية لم تتمكّن حتى الآن من إيجاد مخرج مناسب لدمج الوحدات النسائية الكردية، في ظلّ عدم

إلى جانب ذلك، ثمّة ملفات أخرى عالقة بين السلطات الانتقالية والأكراد، بينها مسألة الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في سوريا. وتضاف إليها، مسألة التمثيل في «مجلس الشعب»، في ظلّ اعتماد دمشق على تعيين أكراد من «المجلس الوطني الكردي» المقرّب من تركيا، ومقاطعة «حزب الاتحاد الديموقراطي» الذي يقود «قسد» هذه الانتخابات التي وُصفت بأنها «شكلية»، والمطالبات بزيادة عدد الأعضاء الأكراد في المجلس بما يتناسب مع «نسبتهم الحقيقية»، بحسب المصادر.

بالتزامن مع ذلك، جرى تداول تسريبات تتحدّث عن عرض تلقّاه عبدي بتأدية دور قيادي في السلطات الانتقالية بعد حلّ «قسد» و«الإدارة الذاتية». كما سُرّبت أنباء عن دور مستقبلي قد تؤديه إلهام أحمد في وزارة الخارجية، الأمر الذي لم تنفِه أو تؤكده المصادر الكردية، والتي بيّنت أن جهود عبدي تنصبّ حالياً على تحصيل «كامل حقوق الأكراد، وضمان حصولهم على دور في بناء سوريا الجديدة». أيضاً، أشارت المصادر نفسها إلى أن سبب العقبات الموجودة هو «إصرار دمشق على تهميش الدور الكردي قدر الإمكان».

وبالتزامن مع اللقاء الذي جمع عبدي والشرع، أعلن الجيش السوري الجديد حال الاستنفار، وفق ما أفادت به وسائل إعلام سورية مقرّبة من السلطات، في حين تمّ توجيه حشود نحو الحدود العراقية. وإذ تمّ ربط هذه التعزيزات بعدم الوصول إلى اتفاق نهائي بين الرجلين، طوي هذا الخبر لاحقاً بشكل تدريجي، فيما نُشرت أنباء تتحدّث عن «استنفار بقرار من قيادي في الجيش». ومن جهته، نفى العراق وجود أيّ تحركات عسكرية سورية جديدة على الجانب السوري، وأكد أن جميع التحركات تجري بالتعاون بين البلدين.

تقرير

ربط «قزوين» و«الأسود»: تركيا تسهّل الاستراتيجية الأطلسية؟

محمد نور الدين

سُجّل، في الأيام الأخيرة، تطوّران لافتان على خطّ المواجهة الأميركية - الإيرانية، تمثّل أوّلهما في فرض حكومة صنعاء حظراً على التجارة السعودية في البحر الأحمر، على نحو حوّل مضيق باب المندب إلى عامل إسناد لإيران - إلى جانب مضيق هرمز -، فيما تجسّد ثانيهما في شنّ أوكرانيا هجوماً على سفينة تابعة لإيران في بحر قزوين في 25 تموز الماضي. وبحسب الكاتب محمد علي غولر في صحيفة «جمهوريات»، فإن هذا الحادث الأخير، الذي جاء بعد إقرار الولايات المتحدة باستئناف الدعم العسكري لأوكرانيا ضدّ روسيا - وفق ما ورد حرفياً في بيان قمة «الناتو» في أنقرة في 7 و8 تموز الماضي -، يندرج في إطار استراتيجية أميركية جديدة، قائمة على خلق «جبهة واسعة» لتفكيك التحالفات في غرب آسيا. وهي استراتيجية بدأت بفضّ الشراكة التي كانت قائمة بين روسيا وإيران وسوريا في «منصة أستانا» - عقب سقوط النظام السوري السابق -، وانتقلت، في الصيف الماضي، إلى تسهيل إبرام أرمينيا وأذربيجان، برعاية أميركية، اتفاقية شقّ ممرّ «زنغيزور» وتسميته «ممرّ ترامب» - في ما فتح الباب أمام نفوذ أميركي كبير في جنوب القوقاز -. ولم تنتهِ بعدُ استراتيجية «مُستدام». ومردّ ذلك العجز إلى أن الجنرالات والسياسيين - الذين يختلفون في تشخيص المأزق في الأصل -، على السواء، لا يملكون بدائل قادرة على الصمود في اختبار الواقع. وممّا يزيد الصورة تعقيداً، أن «الغلاف» الأميركي الذي حمى إسرائيل لعقود بدأ يتفسّخ؛ وهذا ما سنتناوله في الحلقة الرابعة من هذه السلسلة.

أو في بحر قزوين حيث يتمّ تفعيل السياسة الأطلسية الموجّهة ضدّ إيران وروسيا - أن تبقى على الحياد، خصوصاً أن إشعال البحرَين المذكورَين يجعلها في أتون النار. وإذا كان إغلاق باب المندب يؤذي الاقتصاد التركي، ويرفع أسعار المنتَجات المتّجهة إلى تركيا، وهو ما يجعل من مصلحة الأخيرة بقاءه مفتوحاً، فإن صمت أنقرة على الهجوم الأوكراني على السفينة الإيرانية، يطرح علامات استفهام جدّية. في هذا الإطار، تعدّ صحيفة «صول» اليسارية الصمت التركي «نذير شؤم»، مبيّنة أن «الأسود» و«قزوين» مهمّان بالنسبة إلى تركيا، كونهما يتمتّعان بخصوصية قانونية تشمل الدول المشاطئة لهما، مضيفةً أن «قزوين» تحكمه «اتفاقية أكتاو» لعام 2018 الموقّعة بين الدول الخمس المطلّة عليه - وهي أذربيجان وإيران وكازاخستان وروسيا وتركمانستان -، والتي تفرض قيوداً صارمة للحفاظ على الطبيعة السلمية للبحر، ومنها حظر استخدام أراضي هذه الدول أو مياهها لشنّ هجمات من قبل أطراف غير مطلّة عليه.

وإذ تعدّ «اتفاقية أكتاو» أكثر وضوحاً من «اتفاقية مونترو» الخاصة بمضيقَي البوسفور والدردنيل، نظراً إلى أن «قزوين» بحر مُغلق تماماً، فإن الهجوم الأوكراني الأخير يُعدّ انتهاكاً لها؛ علماً أنه ليس الأول من نوعه، ففي 19 و20 تموز الماضي، تعرّضت ناقلتا نفط هناك لهجوم آخر من مُسيّرات مجهولة. وفي حين يمكن اعتبار هذه الهجمات تخريباً أوكرانياً للشراكة الروسية - الإيرانية عبر «قزوين»، فهي تمثّل محاولة من قبل الولايات المتحدة لتحويل البحر المذكور إلى ساحة حرب جديدة تضغط على روسيا وإيران. وفي هذا السياق، كانت كازاخستان حادّة في ردّ فعلها ضدّ أوكرانيا؛ إذ إن هجمات الأخيرة أوقفت الأنشطة النفطية الكازاخستانية عبر روسيا، ومنها عبر البحر الأسود إلى العالم. والجدير ذكره، هنا، أنه في 17 تموز الماضي، تعرّضت ناقلة نفط روسية، كانت تنقل النفط الكازاخستاني المارّ من تركمانستان عبر بحر قزوين إلى ميناء نوفوروسيسكي، لهجوم أوكراني في ميناء نوفوروسيسك.

إزاء ذلك، يرى مراقبون أن حلف «الناتو» لا يهدف إلى إلغاء اتفاقيات من مثل «مونترو» و«اكتاو»، ولكن إلى إفراغها من مضمونها، في حين تشير المصادر التركية إلى أن أنقرة أقنعت موسكو، عام 2022، بألّا تعزّز قواتها البحرية في البحر الأسود، بعدما أغلقت تركيا المضائق - وفقاً لـ«اتفاقية مونترو» - أمام السفن البحرية العسكرية التابعة لروسيا، وكلّ الدول الواقعة على «الأسود». لكنّ هذا الإجراء عنى المزيد من الإضعاف للبحرية الروسية، في مقابل وجود دول أطلسية مطلّة على «الأسود» من مثل بلغاريا ورومانيا، وأخرى محرّضة كأوكرانيا، وبقاء تركيا الرابح الأكبر في موازين القوى هناك. ويعتقد البعض، هنا، أن أنقرة قد تكون أتاحت المجال لحلف «الناتو» لتوسيع نفوذه في «الأسود»، من طريق اتفاقيات بناء مراكز عسكرية تابعة للحلف في منطقة بايكوز عند المدخل الشمالي لمضيق البوسفور.

في ضوء الاستراتيجية الأطلسية الجديدة، يَظهر أن بحر قزوين يتحوّل تدريجياً إلى امتداد طبيعي للبحر الأسود، وهو ما تتحفّظ تركيا مسؤولية كبيرة عنه، كونها التزمت الصمت عن هجمات أوكرانيا في بحر قزوين، وخاطرت بحيادها حيال حربَي روسيا وإيران، وبدأت تنزلق ربما نحو الانخراط في سياسات «الأطلسي» المعادية للأخيرتَين.

معضلة «الأمن القومي» الإسرائيلي [5/3]

«فائض القوة» لا يُترجَم انتصاراً

يحيى دبوق

طغت على مداولات «مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي 2026» الفجوة بين جنرالات ذوي خبرة يقدّمون ما يفترضون أنه تشخيص دقيق للأزمات - من دون أن تكون لديهم رؤى لكيفية التعامل مع هذه الأخيرة -، ومسؤولين يرفضون هذا التشخيص أو يتجاهلونه. ولا تقتصر هذه الفجوة على ساحة دون أخرى، بل تبدو شاملة ساحات الحرب كافة، ومن بينها قطاع غزة، حيث تتجلّى بأوضح صورها. في ما يتّصل بهذا الملف، دعا اللواء درور شالوم، الذي شغل حتى وقت قريب منصب رئيس الشعبة السياسية - الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية، إلى تبنّي خطّة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ذات النقاط العشرين، مطالباً بـ«صدّ كوادر حماس» في الخارج وأحداً تلو الآخر، ومُقِرّاً في الوقت نفسه - في ما يمثّل مزيجاً من الإذعان للواقع والتنكّر له في آن - بأنه لا يمكن إنتاج بديل للحركة بالقوة العسكرية وإخضاعها.

وفي الاتجاه نفسه، أشار اللواء تامير هايمن إلى أن «حماس» تعمل على ترميم قدراتها رغم السيطرة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من القطاع. وهو ما يعني أن الحسم العسكري الذي تتحدّث عنه الحكومة، يَظهر أقرب إلى وهم دعائي منه إلى شيء قابل للإنجاز. وإذ لم يبدُ أن هايمن يملك «وصفة» لمعالجة هذا الواقع، ذهب اللواء يائير غولان، نائب رئيس الأركان السابق، من جهته، أبعد من ذلك، مُنبِّهاً إلى أن «حماس لن تُهزم ما دامت في السلطة»، وأن كلّ يوم يمرّ تكون فيه الحركة مسيطرة على مليوني فلسطيني، فهو يعني أنها تتقوّى، وتجمع الضرائب، وتحفر الأنفاق من جديد. ووصف وزارة الأمن الإسرائيلية، إلى تبنّي غزة بأنه تجربة محدودة جداً، متّهماً نتنياهو بالتسويف والمماطلة، معتبراً أن «العار هو أن تبقى حماس مسيطرة بينما إسرائيل تتجادل». فهل في ما تقدّم دعوة إلى مزيد من القوة، أو إلى مزيد من التسويات؟ لا إجابة هنا أيضاً. في المقابل، رفض وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، فكرة إدخال «مجلس السلام» إلى غزة، مكرّراً الحديث عن حلمه برؤية أحياء للشرطة والجنود والضباط في غزة. وفي معرض تذكيره بقبّة معالم مشروعه المتناقض مع كلّ ما تطرحه المؤسّسة الأمنية من حلول، حضّ بن غفير على تشجيع هجرة الفلسطينيين، معتبراً أن قتل أربعين ألفاً من عناصر «حماس» «لا يكفي».

وفي الانتقال إلى الضفة، لا يبدو المشهد مختلفاً. فالمرشح الأقوى للفوز في الانتخابات المقبلة، غادي آيزنكوت، حذّر من أن جيش الاحتلال سيضطرّ قريباً إلى نقل قوات من غزة ولبنان إلى الضفة، حيث سيتعيّن عليه التعامل مع انفجار واسع في قلب المشروع الاستيطاني. إدخال خمسين شرطياً مغربياً إلى جنين، ذات النقاط العشرين، مطالباً بـ«صدّ كوادر حماس» في الخارج وأحداً تلو الآخر، ومُقِرّاً في الوقت نفسه - في ما يمثّل مزيجاً من الإذعان للواقع والتنكّر له في آن - بأنه لا يمكن إنتاج بديل للحركة بالقوة العسكرية وإخضاعها.

وفي الاتجاه نفسه، أشار اللواء تامير هايمن إلى أن «حماس» تعمل على ترميم قدراتها رغم السيطرة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من القطاع. وهو ما يعني أن الحسم العسكري الذي تتحدّث عنه الحكومة، يَظهر أقرب إلى وهم دعائي منه إلى شيء قابل للإنجاز. وإذ لم يبدُ أن هايمن يملك «وصفة» لمعالجة هذا الواقع، ذهب اللواء يائير غولان، نائب رئيس الأركان السابق، من جهته، أبعد من ذلك، مُنبِّهاً إلى أن «حماس لن تُهزم ما دامت في السلطة»، وأن كلّ يوم يمرّ تكون فيه الحركة مسيطرة على مليوني فلسطيني، فهو يعني أنها تتقوّى، وتجمع الضرائب، وتحفر الأنفاق من جديد. ووصف كذلك، وصف آيزنكوت خطّة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، لتفكيك السلطة الفلسطينية وتحمّل مسؤولية الـ2,8 مليون فلسطيني بأنها «فكرة غبية» و«أمر مجنون تماماً»، من دون أن يطرح أيّ بديل حقيقي وعملي، خصوصاً أن أيّ تصوّر غير استخدام القوة العسكرية، لا يفيده في صناديق الاقتراع. أمّا غولان، فرفض فكرة الضمّ، من دون أن يتبنّى بشكل مباشر طرح الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذا الإطار، استحضر تجربة «فكّ الارتباط» في غزة، مستذكراً تجربة «أبي الاستيطان»، رئيس الحكومة السابق، أرييل شارون، الذي أدرك عندما تولّى الحكم ضرر الضمّ، فاختار بديله وهو الفصل. ومن جهته، حذّر العميد في الاحتياط أودي ديكيل، رئيس مديرية المفاوضات مع الفلسطينيين سابقاً، من أن إسرائيل تسير «مُغمضة العينين نحو الجحيم»،

> **لا تقتصر الفجوة بين الجنرالات والسياسيين على ساحة دون أخرى، بل تبدو شاملة ساحات الحرب كافة**

قاصداً بحديثه استراتيجية الضمّ التي يتبنّاها سموتريتش؛ إذ إن هذه الاستراتيجية، وفق ما تتصوّره المؤسسة الأمنية، ستقود إلى دولة واحدة تضمّ ملايين الفلسطينيين، وهو ما يعني نهاية المشروع الصهيوني بصيغته الحالية. في المقابل، أنكر سموتريتش وجود عنف استيطاني مُنظّم في الضفة، ووصف التقارير عن هذا العنف بأنها «افتراء» و«حملة كاذبة ومعادية للسامية» - على الرغم من أن الجنرالات لا يفتأون يتحدّثون عن هذه الظاهرة ويعدّونها «خطراً استراتيجياً على الدولة» -. واستعاد سموتريتش حوادث عنف مُسجّلة في تل أبيب ورعنانا وبئر السبع، معتبراً أن المستوطنين هم «الأكثر التزاماً والأقلّ عنفاً في المجتمع الإسرائيلي».

إزاء ما تقدّم، تتأكّد مجدّداً طبيعة المأزق الذي تواجهه إسرائيل، والمُرتبط بكونها تُراكم إنجازات تكتيكية على كلّ جبهة، لكنها تعجز عن تحويل أيّ منها إلى واقع استراتيجي مُستدام. ومردّ ذلك العجز إلى أن الجنرالات والسياسيين - الذين يختلفون في تشخيص المأزق في الأصل -، على السواء، لا يملكون بدائل قادرة على الصمود في اختبار الواقع. وممّا يزيد الصورة تعقيداً، أن «الغلاف» الأميركي الذي حمى إسرائيل لعقود بدأ يتفسّخ؛ وهذا ما سنتناوله في الحلقة الرابعة من هذه السلسلة.

حضّ بن غفير على تشجيع هجرة الفلسطينيين (من الويب)

الكرة اللبنانية

موسم كروي جديد بنظام فنّي متطوّر لرفع المستوى

لم يكد ينتهي الموسم الكروي 2025-2026 حتى بدأت بعض الأندية عملها تحضيراً للموسم الجديد. حتى أن بعضها بدأ عمله قبل أن ينتهي الدوري. الموسم الجديد سيشهد تغييرات عديدة على صعيد النظام الفني وخصوصاً موضوع اللاعبين الأجانب. فكيف ستكون الصورة؟

عبد القادر سعد

لن يطول انتظار الجمهور اللبناني المتابع لكرة القدم اللبنانية طويلاً. فالموسم الكروي 2026-2027 سينطلق بعد أقل من شهر بمسابقة كأس لبنان التي يبدو أنها ستكون كبطولة تنشيطية يمكن للفرق فيها اختبار أوضاعهم وعدد من اللاعبين قبل أن يوقعوا على كشوف النادي بشكل رسمي. في مطلع تشرين الأول ينطلق الدوري اللبناني لأندية الدرجة الأولى بنظام فني جديد. تعديلات عديدة دخلت على نظام الموسم الماضي. لعل أبرز مادتين في النظام الفني الجديد هما المادتان الثالثة والسادسة.

فالمادة الثالثة تتحدث عن السماح للأندية بإشراك خمسة لاعبين غير لبنانيين كحدٍ أقصى في كل مباراة على أن يعتبر اللاعب الفلسطيني من الفلسطينيين المسجلين لدى المديرية العامة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات أحد هؤلاء اللاعبين الخمسة.

في النظام السابق كان يحق لكل نادٍ إشراك لاعب فلسطيني إلى جانب أربعة أجانب. في الموسم الجديد سيتم اعتماد اللاعب الفلسطيني كلاعب أجنبي. هذا القرار أثار اعتراضات بعض الأطراف المعنية التي اعتبرت أنه مضرّ باللاعب الفلسطيني. لكن في نظرة هادئة لواقع اللاعبين الفلسطينيين في الدرجة الأولى، يجد المرء أن عدد اللاعبين الفلسطينيين هو سبعة لاعبين فقط. فنياً هناك لاعب واحد مميز هو لاعب الأنصار محمد حبوس، في حين أن اللاعبين الستة الباقين مستواهم أقل وهو يتوزعون على الأندية على الشكل الآتي: حمزة الحسين (العهد)، هادي دكور (شباب الساحل)، عدنان سلوم (الصفاء)، زاهر السماحي (التضامن صور)، جهاد أبو العينين (الرياضي العباسية)، ومحمد اسماعيل (المبرة).

وعليه، فإن حجم اللاعبين الفلسطينيين على الصعيد الفني يعتبر أقل من متوسط، ورغم ذلك لم يغلق الباب في وجههم أبداً. فالمادة الثالثة تتحدث عن «إشراك خمسة لاعبين بما فيهم الفلسطيني في المباراة»، ولم تتحدث المادة عن عدد اللاعبين على كشف النادي في الاتحاد. وبالتالي، فإن أي نادٍ قادر على ضم أكثر من خمسة لاعبين أجانب وأكثر ومن الممكن أن يكونوا كلهم فلسطينيين، لكن لا يمكن إشراك سوى خمسة منهم في كل مباراة.

وهنا يقول أحد المتابعين الكرويين «من هو حريص على اللاعب الفلسطيني يمكنه أن يضم جميع اللاعبين الفلسطينيين في الدرجة الأولى».

الباب المفتوح أمام اللاعبين الفلسطينيين، ليس محصوراً في الدرجة الأولى، فالاتحاد قرر في النظام الفني للدرجة الثانية السماح للأندية بضم لاعبين فلسطينيين بدلاً من واحد كما كان معمولاً به في الموسم الماضي، وهذا يعطي فرصاً أكبر للاعبين الفلسطينيين.

وقول أحد المسؤولين الاتحاديين أن القرار هذا هو لمراعاة مصالح الأندية جميعاً وتوسيع مروحة خياراتها خصوصاً تلك المشاركة في البطولة الآسيوية حيث أن عدد اللاعبين الأجانب مفتوح.

هبوط أربعة أندية

المادة الثانية البارزة في النظام الفني هي المادة السادسة التي تتحدث عن هبوط أربعة أندية من الدرجة الأولى إلى الثانية مع نهاية موسم 2026-2027، ليصبح عدد الأندية في موسم 2027-2028 عشرة أندية بدلاً من 12 بعد صعود ناديين من الدرجة الثانية. الأمر عينه سينسحب على الدرجة الثانية ولكن تدريجياً، حيث أن موسم 2026-2027 سيشهد هبوط أربعة أندية وصعود ناديين، وكذلك الأمر في موسم 2027-2028 ليصبح عدد الأندية في موسم 2028-2029 عشرة أيضاً. كما أن هناك توجه من الاتحاد لتخفيض عدد أندية الدرجة الثالثة إلى عشرين بدلاً من 24 نادياً. ولعل قرار تخفيض عدد أندية الدرجة الأولى إلى عشرة أندية هو من أهم القرارات التي طال انتظارها، إذ لطالما كانت هناك دعوات إلى تخفيض عدد الأندية في الدرجة الأولى بهدف رفع المستوى الفني وتحويل الأندية الضعيفة فنياً إلى الدرجة الثانية.

> **يمكن لأندية الدرجة الاولى تسجيل عدد كبير من اللاعبين الأجانب على كشوفات الاتحاد، لكن لا يحق سوى لخمسة منهم باللعب في كل مباراة**

وتأتي هذه الخطوة ضمن سياسة الاتحاد التطويرية ورؤية 2031 التي ستتضمن عدداً من القرارات التطويرية لتحسين اللعبة كتطبيق نظام التراخيص المحلي على الأندية وبشكل تصاعدي على صعيد المتطلبات بهدف الوصول إلى عام 2031 بحيث يكون لكل نادي ملعبه الخاص الذي يمكنه اللعب عليه في دوري الدرجة الأولى، حتى يستطيع الحصول على الرخصة المحلية. وهذا الأمر سيتحدث عنه عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة المسابقات سمعان الدويهي في الجمعية العمومية للاتحاد في 12 آب المقبل.

من التعديلات الجديدة تلك المتعلقة بانتقالات اللاعبين والمذكورة في المادة الثامنة من النظام الفني لموسم 2026-2027، حيث سيسمح لكل نادي بعد انتهاء مرحلة الذهاب بضم أو استبدال ثلاثة لاعبين أو خمسة لاعبين أجانب من الذين شاركوا أو لم يشاركوا في ذهاب المرحلة الأولى. وهذا أمر إيجابي حيث كان النظام ينص في الموسم الماضي على السماح بضم لاعبين لبنانيين وغير لبنانيين لم يشاركوا في مرحلة الذهاب.

أما المادة العاشرة فهي على درجة عالية من الأهمية كونها تتعلق بعدد دقائق المشاركة للاعبي مواليد 2005 وما فوق في مجمل مباريات الدوري وكأس لبنان، حيث رفعت الدقائق للاعب الواحد من 1000 دقيقة إلى 1500، في حين أنها 2500 دقيقة للاعبين. هذا الأمر يساعد على منح فرص أكبر للاعبين الشباب وقد ظهرت نتائجه الإيجابية في المنتخب الأولمبي وفي بروز عدد من اللاعبين الشباب الذين وجدوا فرصتهم عبر هذا القرار التطويري.

أما على صعيد اللاعبين فوق عمر الثلاثين عاماً فأصبح العدد مفتوحاً أمام الأندية بعد أن كان محدداً في النظام الفني السابق.

التطوير في الأنظمة لم ينحصر باللاعبين، فالمادة الحادية عشرة تتحدث عن إلزام الأندية بأن يكون مدربوها من حملة الشهادة مستوى «A» وكذلك الأمر المدرب المساعد بعد أن كان يمكن أن يكون الأخير من حملة الشهادة مستوى «B»، أما مدرب حراس المرمى فيجب أن يكون حاصلاً على شهادة مستوى «Level 2».

وعلمت «الأخبار» أن هناك توجهاً بأن تكون أندية الدرجة الأولى ملزمة بأن يكون مدربوها من حملة شهادات مستوى «A PRO» بدءاً من موسم 2027-2028.

يعتبر محمد حبوس اللاعب الفلسطيني الوحيد المميز فنياً مقارنة بمواطنيه المشاركين في الدوري اللبناني (طلال سلمان)

سيشهد الموسم المقبل هبوط اربعة أندية إلى الدرجة الثانية (طلال سلمان)

كلمات متقاطعة 5147

افقيا

1- زوجة الملك الصالح الأيوبي وملكة مصر بعد وفاة زوجها – 2- سقطة حصان – مدينة بريطانية – 3- رغب واشتهى – السائل العطري – 4- يضع شرطاً – ضمير متصل – 5- الف من الحيوانات – 6- بركة في بعلبك – هاج الدم – 7- بذر الأرض – ثُقال على الهاتف – 8- سئم وضجر – أرخبيل هندي في خليج البنغال – 9- بلدة لبنانية في قضاء زغرتا – بيت الأسد – 10- مدينة ليبية

عمودياً

1- أديب وسياسي لبناني راحل سميّت ثكنة عسكرية للجيش اللبناني باسمه – 2- أغنية لعبد الحليم حافظ – حجر كريم – 3- دولة أوروبية – إله مصري – 4- متشابهان – تمّ وقضى – 5- مواطن من بلد اسيوي – 6- أحرف متشابهة – إنحلّ – 7- فاتحة الكتاب ومقدمته – رجوع من غيبوبة – 8- تلاميذ المسيح – من لوازم الخيّاط – 9- تشترع القوانين – يلعب بالأجنبية – 10- من أبرز قيادات المانيا النازية والأب الروحي لجهاز البوليس السرّي الغستابو وقائد سلاح الطيران

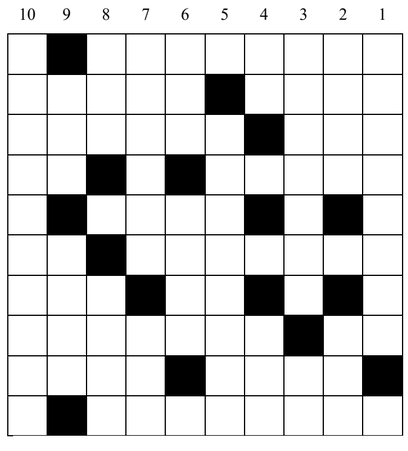

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- بغداد – ذراع – 2- لزّاب – بوبرن – 3- وا – ايلاف – 4- ملح – اللوفر – 5- صقل – فني – 6- نانت – رق – عي – 7- تركيا – اتنا – 8- يدير – شروال – 9- ننفّ – رج – 10- زياد بن أبيه

عمودياً

1- بلو مونتينز – 2- غزال – أردني – 3- دا – حصن كيفا – 4- ابا – قتير – 5- يال – رب – 6- بلل – شجن – 7- ذو الفقار – 8- ريفون – توثبّ – 9- آر – قبينا – 10- عنجر – باليه

sudoku 5147

3			4		1			
4	7	1		9			3	
			5					
	1			8			5	6
9	8						7	4
6	5			4			1	
			7	2	8			
	9			3		1	8	2
			9		5			7

حلول الشبكة السابقة

6	3	2	7	8	4	9	5	1
4	1	9	5	6	3	8	2	7
7	5	8	2	9	1	6	3	4
5	7	1	8	4	9	2	6	3
8	4	3	6	2	7	1	9	5
2	9	6	3	1	5	7	4	8
1	2	7	4	5	6	3	8	9
9	8	4	1	3	2	5	7	6
3	6	5	9	7	8	4	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 444

كلمة السر من 7 حروف: من الأحجار الكريمة

الماس – اويال – بوراسيت – ببريت – تورمالين – جص – زمرد – سيج – صوان – عسجد – عقيق – فضة – كروميت – كهرمان – لازورد – لولو – لعل – مرجان – مرو – يشب – يشم

ح	ن	ب	و	ر	ا	س	ي	ت	س
ل	م	ا	ل	ا	ب	و	ا	ب	ج
ا	س	ر	و	ي	ش	ب	ج	ن	ل
ز	ا	م	و	ص	ب	ن	ر	ي	و
و	م	ش	ا	ي	ا	م	ك	ل	ل
ر	ل	ي	ر	م	ل	ر	ر	ا	و
د	ا	ي	ر	د	ع	ج	و	م	ق
ة	ت	ه	ل	ر	س	ا	م	ر	ي
ض	ك	ج	ع	م	ج	ن	ي	و	ق
ف	م	ص	ل	ز	د	د	ت	ت	ع

حلول الشبكة السابقة: بناج

عملية حسابية 444

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X		=	78
–		X		+		
	X		٪	14	=	2
٪		٪		X		
	X	3	X		=	72
=		=		=		
4		14		81		

حلول الشبكة السابقة

16	٪	2	X	12	=	96
X		X		+		
4	X	15	–	11	=	49
٪		٪		X		
8	X	6	٪	4	=	12
=		=		=		
8		5		92		

شبكة العنكبوت 444

إعداد نعوم مسعود

1 – 9 مطلع النشيد الوطني اللبناني
8 – 12 بُسُط من الوبر مصنوعة من صوف او حرير
11 – 14 من المكسرات
14 – 34 تشريع أساسي يحدد الأفعال التي تُعد جرائم في الدولة اللبنانية
33 – 37 عاصمة نيجر
36 – 47 لاعب كرة قدم فرنسي محترف سابق
47 – 56 محام وسياسي وأديب وصحافي لبناني راحل له « المسألة اللبنانية »
55 – 58 مازح ولاعب
58 – 63 سلطنة في قارة اسيا
62 – 70 مطرب ومُلحن لبناني راحل ارتبط اسمه بشركة شهيرة للاسطوانات
70 – 81 شاعر لبناني راحل لقّب بـ« شاعر الصبا والجمال »
79 – 86 لاعب كرة قدم ألماني محترف راحل
86 – 92 عائلة قياصرة روسيا
92 – 96 ولد الوعل او الشاة
96 – 99 راقصة شرقية مصرية
99 – 103 نوع من الغزلان
102 – 107 سلسلة جبال بين فرنسا واسبانيا
106 – 110 خاتمة القصة

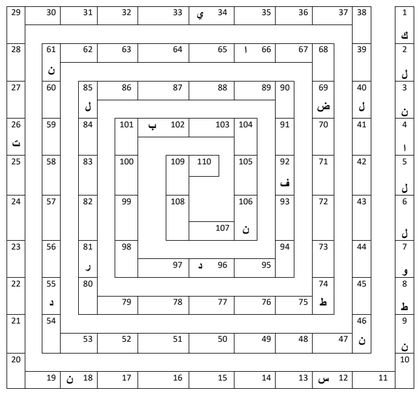

حل شبكة العنكبوت السابقة

النحس – حسن ابو السعود – عودة الابن الضال – الحارث بن عبد المطلب – لبنى عبد العزيز – زياد بن ابيه – هالاند – نداء القلب – بلجيكا – كاما – مالي – يريم – ميرابو – يونوماك – كالياري – ريفون – نوبل – بلقيس

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5147

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي ومبرمج أوسترالي أسّس موقع ويكيليكس. حاصل على جائزة من منظمة العفو الدولية

5+3+7+3+5 = 10+9+8+6+7 = الكائن الحي ■ 6+2+1 = خليج ■ 4+11+10 = يفقد عقله

حل الشبكة الماضية: **بابلو نيرودا**

ماوراء الصورة

في زمن تتجاوز فيه الحروب ساحات القتال إلى الشاشات والمنصّات، تتحوّل السردية إلى سلاح لا يقلّ تأثيراً عن القوة العسكرية. في مواجهة إعلامية استضافها الإعلامي البريطاني بيرس مورغان، وخاضها محمد مارانْدي مع المحامي الأميركي آلان ديرشويتز، برزت معركة الرواية بوصفها مواجهة على تشكيك الوعي وتفكيك الخطاب الصهيوني أمام جمهور غربي

محمد مارانْدي...
حين انهارت السردية الصهيونية على الهواء

علي سرور

تخفت أصوات المدافع في الشرق الأوسط، وما تلبث أن تعود وترتفع، فيما تستمرّ المعركة في ساحة أخرى لا تعرف الهدوء. في حرب الرواية والصورة والكلمة، تتنافس الأطراف المتناحرة على تشكيل «الحقيقة» وفرضها في وعي الجمهور.

وفي الوقت الذي تبحث فيه «إسرائيل» جاهدة عن ترميم صورتها المتصدّعة بين الحشود الغربية، استضاف الإعلامي البريطاني بيرس مورغان في برنامجه الحواري قبل أيام، ضيفين من المعسكرين المتنافسين. الضيف الأول يُعرف بـ «محامي الشيطان»، وهو بالفعل الأميركي اليهودي، آلان ديرشويتز، محامي جيفري إبستين ودونالد ترامب الأسبق. أمّا الثاني فهو الأكاديمي الإيراني الذي عايش الحصار الأميركي على بلاده على مدى 47 عاماً، ونجا من مجازر الصواريخ الكيميائية المباركة غربياً، التي حصدت عشرات الآلاف من أبناء جلدته.

محمد مارانْدي دخل الحلقة النارية بوصفه نجماً إعلامياً صاعداً في لحظة سياسية فاصلة في تاريخ بلده، وخرج منها ناصراً للمستضعفين والمظلومين من الأنظمة الاستعمارية والعنصرية. طوال مدة الحوار، راح يُفكّك شيفرات السردية الصهيونية، مُكبّداً خصمه خسائر إعلامية قاسية في كلّ جولة. من وصفهم بالنازيين، إلى تسمية ما يجري في قطاع غزة بـ

> حاول بيرس مورغان مساندة ضيفه المأزوم آلان ديرشويتز

«الهولوكوست»، أجهد الأستاذ الإيراني على محاولات المحامي الأميركي إظهار نفسه بمظاية المُبشّر بالديمقراطية والمُدافع عن الحريات الشخصية، لكنّ أبرز ما أدلى به أتى من خارج صندوق النقاشات الاعتيادية، إذ وقف مارانْدي فوق المصلحة الشخصية أو دوره الوظيفي كمحاور سياسي، متحدّياً المقلب الآخر بأنّ زمن الخوف قد ولّى، وسيبقى على نصرته للشعب الفلسطيني حتّى لو استهدفته قنابلهم في منزله.

إحراج ثم إخراج مورغان

بدأت الحلقة بطريقة هادئة، حاضر فيها محامي جيفري إبستين الأسبق بـ «العفّة»، بصفته الأميركية التي تخوّله التحدّث نيابةً عن الحريّة والديمقراطية. لكن سرعان ما تخلّى محمد مارانْدي عن «الصبر الاستراتيجي»، مطيحاً بالخيف والمخيف في آن، في معرض جوابه على ادّعاءات الآن ديرشويتز تجاه الوضع الداخلي الإيراني، ذكّر مارانْدي المشاهدين بخلفيّة خصمه في حلبة الملاكمة الإعلامية، قائلاً:

«في آخر نصف ساعة، انشغلنا بالاستماع للمتحدّث الرسمي باسم الإبادة ورفيق درب إبستين، الذي واظب على التردّد إلى جزيرة الاغتصاب، لذلك كل ما يتفوّه به هو محض هراء».

استدعى السقف العالي للبروفيسور الإيراني تدخّلاً مزدوجاً من المحامي الأميركي اليهودي وبيرس مورغان على حدّ سواء. لكن عوضاً عن ترويضه، عاد مارانْدي ليدقّ مسماراً في نعش مسيرة ديرشويتز المهنية، مستهزئاً من عدم قدرة محامي دونالد ترامب وغيره من الشخصيات البارزة، على «تقبّل كلام شخص عادي، ما يدلّ على مدى ضعفَ حجّته».

أمّا مورغان، فكان له حصّة الأسد من الجواب الافتتاحي الذي جعل المُضيف يجلس كمتابع لمعظم محطات باقي الحوار. انتقد مارانْدي الإعلامي البريطاني على «الحبّ» الذي يبديه تجاه المحامي الأميركي المُدافع عن الإبادة. من جهته، حاول مورغان تبرير ذلك متكئاً على ذريعة «الموضوعية»، لينقضّ عليه المحلّل الإيراني متهماً إيّاه بالوقوف إلى جانب النظام القائم على العنصرية العرقية، وهو ما لم ينفه الإعلامي اليميني ليُكمل باقي الحلقة من دون مشاكسات تُذكر لحفظ ما تبقّى من ماء الوجه.

الصهيونية النازية

بعد تركه وحيداً في الميدان، ضاقت بوجهه الآن ديرشويتز، الحجج وبهتت السرديات الغربية المُعلّبة أمام جرأة المحلل الإيراني على تسمية الأمور بحقيقتها. لذلك، هرب ديرشويتز إلى إخراج بطاقة الضحية، حيث الذريعة الأمثة التي تلجأ إليها البروباغندا الصهيونية عند محاصرتها. عاد إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، مستجلباً ظروفها ومشبّهاً سردياتٍ خصمه الإيراني بحملات جوزيف غوبلز الإعلامية النازية في عام 1935. استلحقه مارانْدي سريعاً، لم يَخَف من استحضار الملفّ الذي يلعب على «الأوتار الحسّاسة» في الإعلام الغربي، وقال له: «لسنا في ذلك العام، بل نحن في عام 1942، وأنتم النظام النازي الذي يقوم بالهولوكست في قطاع غزة، أنتم الوحش الشرير». وبينما تصبّر المحامي الأميركي، تابع الضيف الإيراني تصويب الحقائق: «ليس نظامنا الذي قطع الحياة عن الرُضّع والأطفال الخُدّج في مستشفى النصر وتركهم ليموتوا».

لم يعتد بيرس مورغان ولا ضيوفه من المحور الصهيوني، على أجوبة مباشرة من المحاورين بالشكل الذي قدّمه الأستاذ في جامعة طهران.

لكنّ ما أضفى مصداقية على سردية الضيف الإيراني، كان اقترانها بحقائق واقعية على عكس خصمه في الجبهة الأخرى. بينما طالب ديرشويتز إيران بتقديم «ضمانات بعدم تصنيع أسلحة دمار شامل»، عاجله مارانْدي بالتذكير بأنّ الأسلحة الكيميائية سبق بالفعل أن استُخدمت ضدّ بلاده، قائلاً له: «لقد نجوت شخصياً من هجومين كيميائيين ولديك الجرأة أنْ تُحذّر من استعمال إيران لهذه الأسلحة؟».

وتابع أنّ القيادة الإيرانية رفضت تصنيع هذا النوع من الأسلحة حتّى في أحلك الظروف خلال الحرب الإيرانية – العراقية، في الوقت الذي منعت فيه الولايات المتحدة عن إيران حتّى استيراد الأقنعة الواقية من الغازات، ما اضطرّهم إلى شراء ما تيسّر من كميّات من السوق السوداء. تصبّر ديرشويتز من دون حيلة وهو يستمع للبروفيسور الإيراني يستعرض التاريخ منهياً الفقرة بقوله: «تتحدّث عن أسلحة الدمار الشامل، بينما قُتل أصدقائي باستلحتكم الكيميائية، كما أنكم من استخدم الأسلحة النووية مرتين».

لا للإبادة

لم يحصر مارانْدي براهينه بالشواهد التاريخية والآراء الشخصية، بل تطرّق إلى الواقع الحالي الذي يُظهر مطالبة نحو نصف اليهود الأميركيين الذين لم يتجاوزوا الخامسة والثلاثين، بدولة واحدة على أرض فلسطين حيث يعيش اليهود والمسلمون والمسيحيون بحقوق متساوية. وتوجّه إلى ديرشويتز سائلاً عن سبب قصف الولايات المتحدة و«إسرائيل» الكنيس اليهودي في طهران، «أليس لأنكم تكرهون اليهود غير المتصهينين؟ أنتم معادون للسامية لأنكم تقتلون الساميين الفلسطينيين بينما يعود أصل جميع قادة الاحتلال إلى أوروبا الشرقية».

كما أشار إلى حديث قديم للرئيس الأميركي الأسبق، رونالد ريغان، حين وصف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 بـ «الهولوكوست»، لافتاً إلى أنّ ما يحصل في غزة أسوأ بأشواط من ذلك. بالنسبة إلى مارانْدي، الذنب الوحيد للشعب الإيراني ولـ «حزب الله» وللبمن هو رفضهم حرب الإبادة، وهي التهمة التي تلاحقهم منذ أكثر من أربعة عقود.

حاول الحاضر الغائب، بيرس مورغان، مساندة ضيفه الأميركي المأزوم، عارضاً عليه سؤال النجاة حول ما إذا كان يقبل بمساواة بين الشرائح المختلفة في فلسطين، وهو ما رحّب به ديرشويتز. إلّا أنّ مارانْدي لم يسمح بالجواب الملغوم أن يقطع مرور الكرام، معيداً صياغة السؤال بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وغزة والشتات، وعودتهم جميعاً إلى مسقط رأسهم والعيش في دولة واحدة تُساوي بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، ليتبيّن أنّ جواب ديرشويتز يقضي بإقامة «دولة» مستقلّة هي ما تبقّى من غزة والضفة الغربية لا أكثر.

فداء لفلسطين

في خضمّ المحاضرة التي قدّمها الآن ديرشويتز، لبس عباءة المُدافع عن الحريات الشخصية والسياسية والمُرسل لنشر الديمقراطية، عارضاً جهوده المهنية للمرافعة عن الإيرانيين ضدّ نظامهم. وبينما ادّعى مقتل أكثر من خمسين ألف إيراني على يد القوات الإيرانية، وقع الأستاذ في جامعة هارفارد في فخّ سرديته غير المتكاملة بعد لجوئه إلى حادثة إعدام إيرانيين الأسبوع الماضي كنموذج عن الارتكبات المزعومة. دفعت هذه الادّعاءات مارانْدي للانتفاض قائلاً: «أنا سعيد جداً لاستحضارك هذه الحادثة، أنت ساذج ولست بالمحامي الجيّد لكونك تجهل أنّ الشخصين الذين أعدما كانا قد أحرقا أربعة من رجال الشرطة الإيرانيين وهم على قيد الحياة، ثمّ انقضّوا عليهم بالسكاكين بشكل متكرّر».

لم يجد محامي إبستين سبيلاً للخروج من الإحراج، مستسلماً لقدرة البروفيسور الإيراني على تفريغ جميع سردياته الإعلامية من مضمونها. أمّا مارانْدي، فظلّ يُفنّد الطرح الغربي حول الوضع الداخلي الإيراني، مشيراً إلى تظاهر عشرات الملايين الإيرانيين دعماً لدولتهم. كما تطرّق إلى التمرّد المسلّح المدعوم خارجياً، الذي نتج منه سقوط أكثر من ثلاثة آلاف إيراني، مستشهداً باعتراف القناة الرابعة عشرة العبرية المُقرّبة من رئيس الوزراء بينامين نتنياهو، بأنّ الأميركيين والإسرائيليين أرسلوا السلاح للمساعدة في التمرّد. على وقع التعرية الإعلامية، اعترف المحامي الأميركي وأخرج مكنوناته ليعبّر عن أمنيّته بأنْ تتمكّن واشنطن وتل أبيب من الإطاحة بالنظام الإيراني.

تواصلت تردّدات الحلقة الحوارية على مدى أيام على وسائل التواصل الاجتماعي، وتناقل الناشطون المقاطع المُجتزأة بكثافة. استطاع الأستاذ الإيراني تقديم السردية الخافتة في الاستديوات الغربية وإبراز صوت الضحية، وهو ما تحسب له تل أبيب ألف حساب في إطار نزيفها الشعبي الحادّ بين الجماهير الأوروبية والأميركية خلال السنوات الأخيرة. لكن ما ميّز الحوار عن غيره من النزالات الإعلامية النارية، كان جرأة محمد مارانْدي في وصف المحاور على المقلب الآخر كما هو. أمّا المفاجأة الأكبر، فكانت تسمّر الآن ديرشويتز بدون جواب حين وُصف بـ«الجبان الذي لا يملك أي مبادئ ولا منظومة قيم». كذلك، نجح مارانْدي في كسب ثقة المشاهدين عبر استحضار التجارب الشخصية لتفكيك السرديات الإعلامية، ولا سيّما عندما قال للمحامي الصهيوني: «يمكنكم قتل من تشاؤون، وبإمكانكم قصف منزلي وقتلي مع عائلتي، لكنّني لن أخاف منكم، ساظلّ على دعمي للشعب الفلسطيني حتّى تصل قنابلكم إلى منزلي. اذهب وبلّغهم، أنا مستعدّ للموت من أجل الفلسطينيين».

فنون مشهدية

منذ عقود، بقي المسرح اللبناني اسير العاصمة، فيما ظلت المناطق البعيدة تنتظر وصول الخشبة إليها. اليوم، يراهن مشروع «مواسم» على كسر هذه المركزية، واضعاً الفن في قلب المجتمع، ومقترحاً نموذجاً يربط المسرح بالتنمية الثقافية والسياحية، ويعيد الاعتبار إلى حق الجمهور في الوصول إلى الثقافة اينما كان

«مواسم» المسرح تهلّ على إهدن

أدهم الدمشقي

نطلق مشروع «مواسم» (Mawassem) ليُعيد رسم الخارطة الثقافية اللبنانية، متخذاً من بلدة إهدن الجبلية محطته الأولى بين العشرين والثلاثين من آب (أغسطس) 2026. المبادرة، التي أطلقت برعاية مشتركة من وزارتَي الثقافة والسياحة ومن تنظيم مؤسسة Lebanon Seasons، تتجاوز مفهوم المهرجانات الموسمية العابرة لتطرح رؤية عملية ترتكز إلى اللامركزية الثقافية وربط الخشبة بالتنمية السياحية والمجتمعية، وتأكيد حق جميع المناطق في الوصول إلى المنتج الفني الاحترافي.

مساحة تواصل مباشر وموقف فني

يقوم الرهان الأساسي لـ «مواسم» على الخروج بالعمل المسرحي الاحترافي من أروقة العاصمة بيروت نحو القرى والمناطق اللبنانية، لإتاحة الفن المسرحي لكل فئات المجتمع دون حصر جغرافي. وتأتي هذه الخطوة كموقف فني حاسم يُعيد الاعتبار للجمهور

> عُرضت أربعة أعمال درامية وكوميدية تركت بصمة لافتة

المفترض خارج بيروت، وينقض الفكرة السائدة التي اختزلت النشاط المسرحي الاحترافي في مسار موجه فقط نحو العاصمة. فالمسرح، بطبيعته يحتاج إلى بيئات متنوعة تتجاوز النخبوية الجغرافية، ليعود مساحة تواصل مباشر واحتكاك حقيقي بين الفنان والناس في أماكن عيشهم اليومية وفي سياق دورهم الحضاري.

رؤية تنموية وتكامل سياحي

في هذا السياق، تستضيف مساحات Ehden Country Club برنامجاً مكثّفاً يمتد لعشرة أيام، يجمع بين أربعة عروض مسرحية لبنانية بارزة، إلى جانب ورش عمل تدريبية وأنشطة تفاعلية تهدف إلى بناء وعي مسرحي لدى الأجيال الجديدة واستكشاف المواهب الشابة. وتأتي هذه الخطوة بتوجيه وإشراف من رئيسة المشروع نتالي خواجة، التي تنطلق من فلسفة تزاوج بين الهوية الوطنية والتنمية الثقافية المستدامة، سعياً إلى خلق شراكات حقيقية مع القطاع الخاص تدعم المبدعين في مختلف مراحل الإنتاج، من الفكرة والكتابة، مروراً بالبروفات، وصولاً إلى مواجهة الجمهور. وقد جرى إعلان تفاصيل هذه الدورة في احتفالية أقيمت في بيروت، بحضور حشد من أهل الفن والإعلام. وتُعدّ إهدن، بتاريخها العريق وطبيعتها الاستثنائية، البيئة النموذجية لتجسيد فلسفة «السياحة الثقافية»، حيث لا يقتصر أثر العرض على الخشبة، إنما يمتد لإنعاش الحركة الاقتصادية والمجتمعية المحلية عبر صياغة علاقة مستمرة بين الفن والمكان.

المسؤولة عن المشروع نتالي خواجة

زوايا العروض: تفكيك الواقع والذاكرة الجمعية

تستعيد «مواسم» أربعة أعمال درامية وكوميدية تركت بصمة لافتة خلال مواسمها العرضية الأولى على مسرح «المونو» في بيروت. يُفتتح البرنامج في العشرين من آب بمسرحية «عالهوى سوا»، وهي عمل غنائي كوميدي من تأليف وإخراج سامر حنا (وبمشاركة جوانا طوبيا في تأليف الأغنيات). يفكّك العرض هيمنة منصات التواصل الاجتماعي والإعلام الحديث على العلاقات الإنسانية وصناعة الصورة الوهمية أمام الشاشات، بمشاركة الممثلين شربل أبي نادر، جوانا طوبيا، ماريا بشارة، جاد حرب، وسامر حنا.

وفي الثاني والعشرين من آب، يلتقي الجمهور بمسرحية «غَمْض عين فَتْح عين» من تأليف وإخراج الثنائي كريم شبلي وسارة عبدو (التي وضعت الموسيقى والألحان أيضاً). يستعرض العمل تحوّلات الذاكرة الجمعية وانعكاساتها الحرب على الثنائيات العاطفية والمصائر الإنسانية بأسلوب يمزج بين السخرية السوداء والشاعرية، ويؤدي البطولتين فيه كل من سينتيا كرم وفؤاد يمين عبر تجسيد شخصيات تعكس انكسارات التاريخ اللبناني المعاصر.

تجريب السرد وكلاسيكيات مفترحة بلغة محلية

وتستمر الفعاليات في السادس والعشرين من آب مع مسرحية «راديو ترانزيستور»، وهي تجربة ينتمي أسلوبها إلى مسرح الثنائيات الوجودية، من ابتكار وتطوير أدون خوري ويارا زخور وتجسيدهما. تقاطع المسرحية عبثية بيكيت مع التجارب اللبنانية الطليعية لمعالجة قضايا العزلة والانتظار والعجز عن التواصل في محطة قطار مهجورة وسط صخب العصر الرقمي.

أمّا ختام العروض المسرحية فيكون في الثامن والعشرين من آب مع مسرحية «الدب»، وهي معالجة لبنانية شعبية للكوميديا الشهيرة التي كتبها أنطون تشيخوف عام 1888. تولّى عملية اللبننة والإعداد ديمتري ملكي، والإخراج شادي الهبر (مؤسس «مسرح شغل بيت»)، ليعرض مواجهة حركية وساخرة بين أرملة متمسّكة بحدادها ورجل مطالبات مالية اقتحم بيتها، من بطولة ميسا حانوني ويعقوري، كريس غفري، وبولا مطران.

الأثر الاجتماعي: استعادة المساحات المشتركة

اجتماعيّاً، يُشكل خروج المسرح إلى المناطق استجابةً لحاجة ملحّة تتمثل في استعادة المساحات المشتركة للحوار والالتقاء الإنساني الحيّ، في زمن تسود فيه الفردية والانفصال الرقمي. إن تمكين المجتمعات المحلية من مشاهدة الأعمال الاحترافية والمشاركة في الورش التدريبية لا يقتصر على الاستمتاع بالفن فحسب، بل يسهم في إحياء الذاكرة الجماعية وتطوير الحس النقدي والتواصلي لدى الشباب وتوفير بيئة احتضانية للإبداع.

غير أن الرهان الحقيقي لمشروع «مواسم» يظل مرهوناً بمدى قدرته على تحويل اللامركزية من مجرد مبادرة موسمية احتفالية إلى مسار عملي مستدام وتراكمي ينعكس على البنية الثقافية برمتها. فالمسرح اللبناني يخوض بطبعه معركة بقاء واستمرارية، وتصبح هذه المعركة أكثر تعقيداً عند مواجهة التحدّيات الإنتاجية واللوجستية خارج بيروت، ما يجعل المحطة الأولى في إهدن مدخلاً لا بد من أن يُتبع بتجارب متواصلة في مختلف القرى والمدن اللبنانية لتكريس المسرح حقّاً ثنائيّاً وشديد الالتصاق بالحياة اليومية للمواطن اللبناني أينما كان.

«مواسم» بدأ من 20 حتى 30 آب (أغسطس) . Ehden Country Club (إهدن، شمال لبنان).

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 6 آب 2026 العدد 5843

رادار

«سلايف النينجا»: مفاجآت بالجملة والكثير من الجدل

زينة حداد

تنشط السينما المصرية هذا الصيف بعرض أفلام يتصدّر بطولتها نجوم شباك التذاكر. وتطغى الأعمال الكوميدية على غيرها من الإنتاجات السينمائية، آخرها فيلم «الجواهرجي» (تأليف عمر طاهر، وإخراج إسلام خيري، وإنتاج وليد صبري)، الذي يجمع النجمين المصريين محمد هنيدي ومنى زكي، والمتوقّع أن ينطلق عرضه في الصالات المصرية اعتباراً من اليوم.

رغم الزخم اللافت في المشاريع السينمائية، ثمّة أفلام أخرى انطلق التحضير لها، وبدأت تتسرّب الأخبار عنها تباعاً ومن أبرزها فيلم «سلايف النينجا» (سيناريو أكرم مصطفى وسامح جمال وأحمد الجندي، وإنتاج أحمد الجناييني ومحمد الرشيدي)، وهو اسم مبدئي، يجمع منة شلبي وهنا الزاهد في أول تجربة سينمائية لهما معاً. على أن يستقر صنّاع العمل لاحقاً على الاسم النهائي للفيلم، إلى جانب الإعلان عن بقية أبطاله.

أول تعاون بين منة شلبي وأحمد الجناييني

في هذا السياق، يحمل فيلم «سلايف النينجا» أكثر من مفاجأة، إذ يشكّل المشروع الأول لمنة شلبي مع زوجها المنتج أحمد الجناييني، بعدما أعلنا ارتباطهما في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ومع الكشف عن زواجهما، طُرحت تساؤلات حول المشاريع التي قد تجمعهما بعيداً عن حياتهما العائلية، سواء في السينما أو الدراما. واليوم، يخرج إلى العلن أول تعاون بينهما عبر مشروع سينمائي سيكون تحت الأنظار، خصوصاً أنه يعزز حضور منة شلبي كنجمة قادرة على التنقل بين الكوميديا والدراما.

هل يقتبس «سلايف النينجا» من فيلم تركي؟

على الضفة نفسها، يتردد في الأوساط الفنية أن فيلم «سلايف النينجا» يستوحي أحداثه من الفيلم التركي «حرب السلايف»، الذي لعبت بطولته جوبسي أوزاي وميرفي ديزدار، وأخرجه أونور بيليكتشي. وعُرض الفيلم في الصالات التركية عام 2020، وكان حافلاً بالمواقف الكوميدية التي جمعت سلفتين، جيزم وسلكان، تعيشان معاً، وتتخلل يومياتهما مواقف ساخرة ترتبط بأسلوب حياتهما، وإدمانهما على مواقع التواصل الاجتماعي، واهتمامهما بالمظهر الخارجي. في المقابل، يواجه الزوجان صعوبة في التعامل مع زوجتيهما، فتتصاعد الخلافات وسط مشاهد كوميدية لاذعة. وحقّق الفيلم ضجة واسعة في تركيا، ولا سيما أنّ أحداثه استندت إلى وقائع تمس حياة كثير من العائلات. من هنا، يطرح «سلايف النينجا» تساؤلات حول مدى اقتباسه من الفيلم التركي، علماً أن مصر تزخر بكتّاب يمتلكون أفكاراً خلاقة في صناعة السينما والدراما.

غموض حول مشاركة منة شلبي في رمضان 2027

في سياق آخر، لم يُحسم بعد ما إذا كانت منة شلبي ستحضر في السباق الرمضاني لعام 2027، أم ستغيب عنه، بعدما شاركت في رمضان 2026 بمسلسل «صحاب الأرض» (تأليف عمار صبري وإخراج بيتر ميمي) إلى جانب النجم إياد نصار. وكان العمل المؤثّر قد سلّط الضوء على طبيبة تقرر مساعدة المُصابين في حرب الإبادة على غزة، ناقلاً مشاهد مأساوية وضعت يدها على الجرح الفلسطيني.

المفكرة

«اتحاد الكتّاب اللبنانيين» يطلق «أبجدية الجنوب»

■ تحت عنوان «الجنوب هوية وانتماء» يقيم «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» مساء اليوم لقاءً شعرياً في مدينة صور (جنوب لبنان) يتخلله إطلاق المجموعة الشعرية «أبجدية الجنوب» التي تضمّ 46 قصيدة ونصّاً عن 46 قرية من قرى الجنوب بأقلام أبنائها الشعراء والكتّاب.

وتتخلل الاحتفال كلمات لكل من رئيس الاتحاد الشاعر أحمد نزّال، والأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب علاء عبد الهادي، ورئيس اتحاد الكتاب الجزائريين يوسف شقرة، والشاعر باسم عباس، والكاتب مهدي زلزلي، ومدير الجامعة الإسلامية في صور غسان جابر، وقصائد لكل من الشعراء حسن طلب وجابر بسيوني من مصر وفاروق شويخ (الصورة) وحنان فرفور من لبنان، وتدير اللقاء الشاعرة مريم شمس الدين.

إطلاق المجموعة الشعرية «أبجدية الجنوب»: اليوم الخميس – الساعة السادسة مساءً – الجامعة الإسلامية – صور (جنوب لبنان).

وليد جنبلاط يتذكّر

■ تقيم «دار نوفل/هاشيت أنطوان» احتفالاً بصدور مذكّرات رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» السابق وليد جنبلاط: «قدر في هذا المشرق: من الحرب الأهلية إلى السلام المستحيل» عند الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين 10 آب (أغسطس) الحالي، في قاعة المحاضرات في المكتبة الوطنية في بيروت (الصنائع). على أن يلي الحوار توقيع الكتاب في قاعة المكتبة لغاية الساعة السابعة مساءً. يفتتح اللقاء وزير الثقافة اللبناني غسان سلامة، ثم يحاور الصحافي والإعلامي جاد غصن النائب والوزير السابق وليد جنبلاط، حول كتابه، حيث يقدّم شهادةً شخصية وسياسية من قلب الأحداث والتحوّلات التي شهدها لبنان والمشرق العربي على امتداد العقود الخمسة الماضية.

في «قدر في هذا المشرق» (288 صفحة)، الذي نقله إلى العربية المترجم اللبناني أدونيس سالم، يستعيد جنبلاط محطات من تاريخ عائلته وسيرته الشخصية والسياسية، ويروي تحوّلات لبنان والمنطقة منذ اغتيال والده كمال جنبلاط عام 1977 وتولّيه قيادة الحزب، وصولاً إلى التحوّلات السياسية الكبرى التي أعادت رسم المشهد اللبناني والإقليمي.

بيروت... أسئلة الهوية والذاكرة

■ افتتح «مركز بيروت للفن» أخيراً معرض «صُنِع بسِحْرك – بيروت»، الذي يُعدّ الفصل الثاني من مشروع فني عابر للمدن العربية يقوده القيّم الفني المعروف طارق أبو الفتوح، بعد انطلاقته في تونس عام 2025، على أن ينتقل لاحقاً إلى دمشق وجدة وبغداد. ويجمع المعرض 23 فناناً وفنانة، بينهم سبعة يقدّمون أعمالاً أُنجزت لمحطة تونس، وسبعة آخرون أُنتجت أعمالهم خصيصاً لمحطتي بيروت ودمشق بدعم من «مؤسسة المورد الثقافي»، فيما تتوسّع مجموعة الأعمال مع كل محطة جديدة من المشروع. يستعير المشروع عنوانه من العبارة التعليمية الخاصة بحفظ المقامات الموسيقية العربية الأساسية، لينطلق منها نحو قراءة بصرية معاصرة لأسئلة الهوية والذاكرة والجغرافيا والتحوّلات السياسية والثقافية في المنطقة. ولا يقتصر البرنامج على المعرض، إذ يتحوّل جزء من مركز بيروت للفن إلى مساحة لمقهى «مولو»، الذي يستضيف على مدى اثني عشر أسبوعاً لقاءات وجلسات استماع وبرامج حوارية مُخصّصة للمقامات الموسيقية الثمانية، بالتوازي مع عرض أعمال مختارة من مجموعة «سارادار» ومجموعة «مؤسسة دلول للفنون». ويتولى التقييم الفني للمشروع طارق أبو الفتوح بالتعاون مع فريق بيروت الذي يضم مارك غزاله، ولين دبوس، وداود عندس، وجوزيف كسرواني، وإدوارد بوري، فيما صمّم المعرض حسين بيضون بمساعدة نزار ناصر.

معرض «صُنِع بسِحْرك – بيروت»: حتى تشرين الاول (أكتوبر) المقبل . «مركز بيروت للفن» (الكرنتينا) . للاستعلام: 01/397018

على بالي

أسعد أبو خليل

يُخطئ غريغوري غوز في مقالته في «فورين أفيرز» في القول إنّ الشرق الأوسط سيبقى على حاله بعد انتهاء هذه الحروب. (غوز تخصّص في شؤون الخليج، تحت إشراف الصهيوني ناداف صفران في هارفرد، وهو من القلّة من علوم السياسة المتخصّصين في شؤون المنطقة من الذين أتقنوا اللّغة العربيّة قراءةً ونطقاً.) يقول إنّ قضايا الشرق الأوسط ستبقى هي عينها، وهذا صحيح من ناحية استمرار راهنيّة القضيّة الفلسطينيّة وتحدّي الخطر الصهيوني الدائم (هو لم يقل ذلك) بالإضافة إلى استمرار ارتباط الولايات المتحدة في المنطقة بصرْف النظر عن فشلها الذريع في ترويض شعوب المنطقة لصالح إسرائيل وصالح الهيمنة الأميركيّة. لكن هناك متغيّرات كبرى: الإبادة في غزّة قطعت مع كلّ المراحل السابقة في التاريخ الفلسطيني بالرغم من الاستكانة الشعبيّة العربيّة والإسلاميّة، بالرغم من تحويل الجامعة العربيّة إلى فرع من فروع منظمة إيباك في منطقتنا. والحرب نسفت تعويل دول الخليج على الحماية الأميركيّة كضمانة في وجه كلّ الأعداء (باستثناء إسرائيل) لأنّ دول الخليج تحتاج أن تعترف- في السرّ لا في العلن مخافة إغضاب الراعي الأميركي- أنّ مصلحة حروب إسرائيل واحتلالها تتفوّق على أيّ اعتبار آخر في السياسة الخارجيّة الأميركيّة في ظلّ الحزبَين. إسرائيل قصفت الدوحة وإيران قصفت مواقع أميركيّة في دول الخليج. أميركا لم تكترث إلّا إلى قوّاتها، والمفارقة أنّها لامت الكويت والأردن لأنّهما لم يقوما بالواجب في حماية القوات الأميركيّة. هل يعني أنّ القوات الأميركيّة التي انتشرت في المنطقة باسم الدفاع عن البلدان الحليفة لأميركا باتت هي تحتاج إلى حماية من الأنظمة المُضيفة؟ مَن يحمي مَن؟ المعادلة تغيّرت برمّتها والدول ستسارع إلى صياغة تحالفات أمنية رديفة أو إضافيّة من دون القطع مع أميركا. والذي لن يتغيّر في المنطقة أنّ لا الصين ولا روسيا ولا أيّ دولة أخرى ستتحدّى أميركا أو إسرائيل في الشرق الأوسط (باستثناء إيران). وقائمة مشتريات الأسلحة ستتغيّر بالتأكيد لتضع في الأولويّات: التصنيع المحلّي والحصول على أنظمة دفاع ضدّ الصواريخ والمسيّرات. والطائرات المقاتلة المتطوّرة ستكون ممنوعة من أميركا.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com